الكتاب الأبيض حول الصحراء المغربية

يونيو 2023

الفهرس

مقدمة..... 6

1. التفكيك الاستعماري للإمبراطورية الشريفة (المغرب) في القرنين التاسع عشر والعشرين 9

1.1. دولة بحدود معترف بها عند خضوعها للاستعمار..... 9

1.1.1. اعتراف القوى الاستعمارية، بأشكال مختلفة، بسيادة للإمبراطورية الشريفة على الصحراء 9

2.1.1. انتهاك القوى الاستعمارية لمبدأ حسن النية بإنكارها الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه..... 13

3.1.1. مطالبة المغرب الدائمة بسيادته على الصحراء..... 15

4.1.1. استرجاع المغرب للصحراء طبقًا للقانون الدولي..... 18

5.1.1. تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا بهدف بناء المغرب الكبير..... 18

2.1. مغربية قبائل الصحراء..... 19

1.2.1. استحالة التمييز بين سكان الصحراء وبقية سكان المغرب..... 19

2.2.1. بيعة وولاء القبائل الدائمين لسلاطين المغرب 20

3.2.1. لامركزية الحاضر: استمرار للامركزية المعمول بها ما قبل وخلال فترة استعمار الصحراء 23

3.1. إعطاء صبغة دولية لقضية الصحراء..... 23

1.3.1. ميلاد جبهة البوليساريو والاستحواذ عليها 23

2.3.1. مسلسل الأمم المتحدة ومشروعية الطرح المغربي 23

3.3.1. المبادرة المغربية للحكم الذاتي الموسع في الصحراء كتجسيد لحق تقرير المصير..... 25

4.3.1. مغربية الصحراء المعترف بها 26

2. الوضع الراهن في الصحراء المغربية..... 27

1.2. الرؤية الملكية السامية بخصوص مغربية الصحراء..... 27

2.2. إعطاء الأولوية للتنمية اللامركزية..... 28

1.2.2. الجهوية المتقدمة في خدمة تنمية الأقاليم الجنوبية 28
2.2.2. نموذج الأقاليم الجنوبية التنموي الجديد 29
3.2. دينامية التنمية في الصحراء برعاية الدولة المغربية..... 29
1.3.2. الإستراتيجيات التي تم تنفيذها..... 29
2.3.2. نمو اقتصادي سريع..... 30
3.3.2. تثمين الموارد الطبيعية خدمة للساكنة 32
4.2. الإنسان في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية والجهوية 34
1.4.2. تشبث السكان الصحراويين ببلدهم المغرب 34
2.4.2. تعزيز حقوق الانسان..... 35
3.4.2. تنمية بشرية شاملة وعادلة..... 36
3. الوضعية في مخيمات تندوف تحت نير البوليساريو وتحت مسؤولية الجزائر في الواقع 38
1.3. تندوف: جيب خارج عن القانون فوق التراب الجزائري 38
1.1.3. إغلاق المخيمات لعزل سكانها 39
2.1.3. تأجيل مسألة الحقوق والديمقراطية إلى أجل غير مسمى..... 40
3.1.3. إنكار حقوق الطفل والمرأة 40
4.1.3. استمرار العبودية 40
5.1.3. الرفض القاطع لأي معارضة وقمعها..... 41
6.1.3. الاستيلاء على المساعدات الإنسانية وتحويل مسارها 41
7.1.3. انتهاكات حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا 42
2.3. الانقسامات داخل جبهة البوليساريو: خرافة التمثيلية..... 43
3.3. البوليساريو: عامل لزعزعة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء..... 43

4. الجزائر: طرف رئيسي في نزاع الصحراء..... 44
1.4. استغلال الجزائر لهذا النزاع..... 44
2.4. تعنت الجزائر وإصرارها على استمرار النزاع في الصحراء على حساب التنمية المغاربية..... 46
3.4. رفض الجزائر المنتظم لمبادرات اليد الممدودة المغربية..... 47
خاتمة..... 48
التسلسل الزمني للأحداث..... 50
قائمة المراجع..... 53

مقدمة

تأسست الدولة المغربية عام 789 على يد السلطان مولاي إدريس الأول، وهي واحدة من أقدم الدول وأعرقها على الصعيد العالمي. وعلى امتداد اثني عشر قرنا، شهد المغرب تطورا كبيرا، إلا أنه حافظ على ثوابته السياسية والمؤسساتية المتمثلة في الملكية والتمسك بقواعد الشريعة الإسلامية، ولا سيما فيما يتعلق بممارسة السلطة.

وقد شهدت أراضي المغرب طوال هذه القرون تغيرات عديدة، وفقا للتوسعات والفتوحات والتحالفات والولاءات. وكانت منطقة الصحراء، منذ القرن الحادي عشر، في قلب هذه التغييرات.

منذ وصول الموحدين إلى السلطة عام 1040، وهم للإشارة منحدرون من الصحراء، شكل هذا الفضاء الشاسع الذي تمر منه الطرق التجارية، محور الدولة المغربية، وذلك كمحرك للتحولات السياسية، وممر اقتصادي بين البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفضاء للقاءات وتبادلات تمكن المغرب من خلالها من نشر الإسلام في جزء كبير من إفريقيا.

وفقا لأحكام القانون العام الإسلامي، يقوم النظام السياسي المغربي، في الماضي كما في الحاضر، على بيعة السلطان، أي قسم الولاء في القانون العام الإسلامي .حيث لا يتم تحديد البلاد من خلال الإقليم، كرقعة جغرافية، بقدر ما يتم تحديده من خلال قسم البيعة الذي يؤديه شيوخ القبائل وزعماؤها للسلطان وكذا من خلال أداء الضرائب المختلفة، وهو ما يشهد على خضوع هذه القبائل للسلطة المركزية. وبهذا تعتبر جميع المناطق التي أدى سكانها قسم البيعة للسلطان خاضعة لهذه السلطة المركزية.

في نهاية القرن التاسع عشر، كان المغرب، الذي يشار إليه أحيانًا باسم الامبراطورية الشريفة (Empire Chérifien)[1] ممتدا إلى الرأس الأبيض جنوب مدينة لكويرة، كما يتضح من الخريطة التالية التي يرجع تاريخها إلى عام 1891 والتي تشمل أيضا الصحراء الشرقية. حيث قامت فرنسا بالاستيلاء على هذه المنطقة الغنية بالنفط والغاز وانتزعتها من المغرب وألحقتها "بالجزائر الفرنسية". ثم "ورثتها" الجزائر المستقلة رغم تشبث سكانها بمغربتيهم وإعلانهم ذلك.

الخريطة 1: التواجد الاستعماري الفرنسي في أفريقيا – 1891

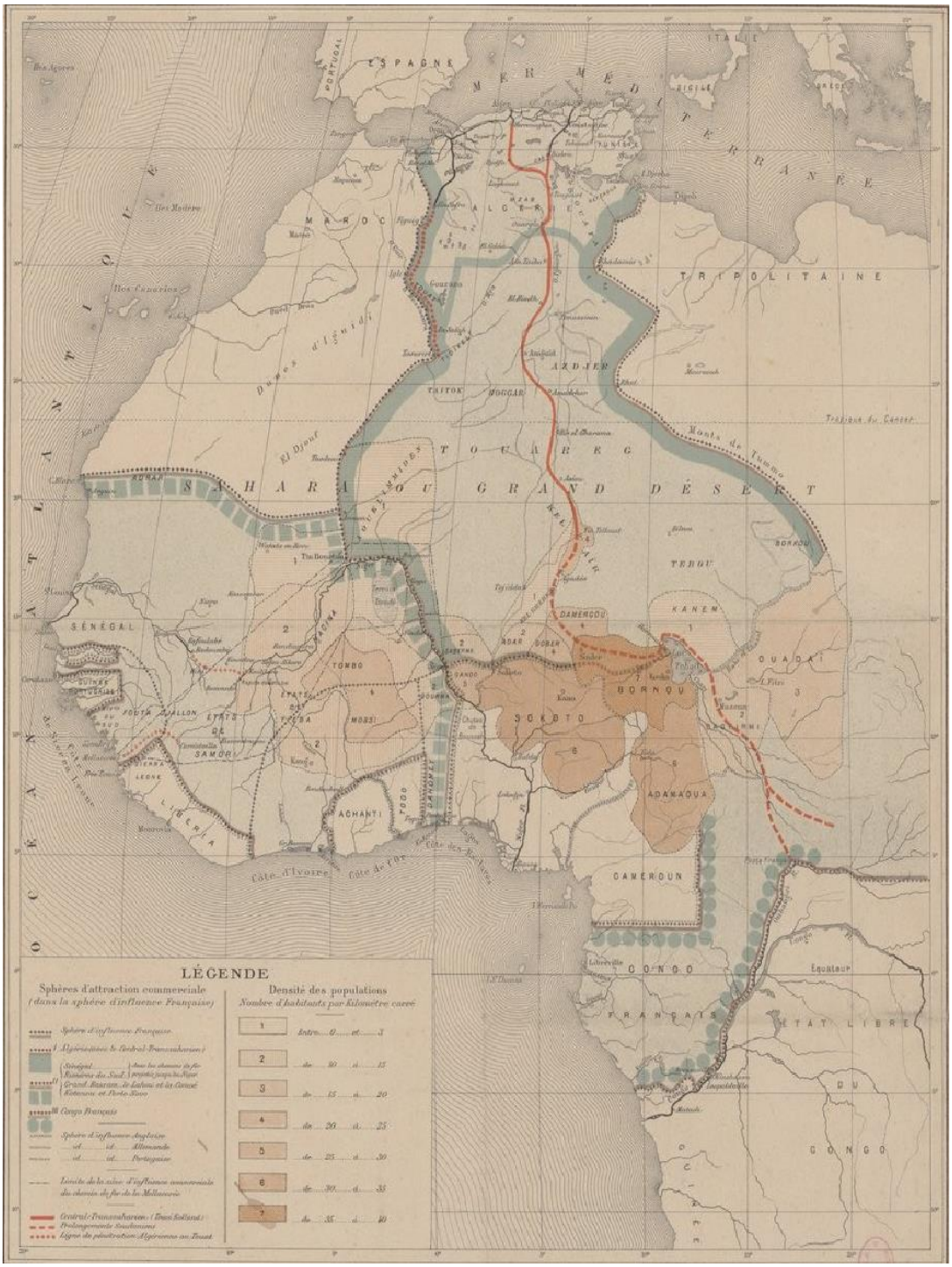

المصدر :م. أ. فوك. الجزائر والصحراء وتشاد: رد على كميل سابانتييه. باريس: شالاميل، 1891، محفوظ في مكتبة فرنسا الوطنية.

منذ نهاية الحماية الفرنسية في عام 1956، لم يتوقف المغرب عن المطالبة بالإنهاء الكامل للاستعمار في جميع أراضيه، ولا سيما في الصحراء، أي في المنطقة الواقعة بين طرفاية في الشمال والرأس الأبيض في الجنوب، وهي المنطقة الممتدة على مساحة 266.000 كيلومتر مربع، والتي استحوذ عليها الاستعمار الاسباني في الفترة ما بين 1884 و1975.

أعادت إسبانيا هذه الأراضي إلى المغرب في 20 نونبر 1975[2] عقب المسيرة الخضراء، أي المسيرة السلمية التي قام بها 350 ألف مواطن مغربي، توجهوا إلى الصحراء مطالبين بتحريرها.

إن قضية الصحراء صراع مصطنع لا تواجه فيه المملكة المغربية حركة انفصالية مسلحة فقط، أي جبهة البوليساريو، بل تواجه فيه في الواقع وقبل كل شيء الجزائر التي تستغل تلك الحركة وتدعمها بكل الوسائل، عسكريًا ودبلوماسيًا وماليًا، وكذا عن طريق وسائل الإعلام، ...وقد أدى استمرار هذا النزاع إلى إطلاق مسلسل أممي في إطار منظمة الأمم المتحدة، بطلب من المغرب، بهدف تسويته سلميا.

يتناول هذا الكتاب الأبيض جذور النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية، ويذكر بأسس سيادة المغرب على هذا الإقليم (الذي يمثل جزءً من أقاليمه الجنوبية). كما يعرض الوضع الحالي لسكان هذه المنطقة، ويبرز التقدم المحرز على صعيد التنمية بفضل الجهود التي يبذلها المغرب، وهو ما يتناقض بشدة مع الظروف المعيشية المزرية في مخيمات تندوف، الواقعة تحت مسؤولية الجزائر.

1. التفكيك الاستعماري للإمبراطورية الشريفة (المغرب) في القرنين التاسع عشر والعشرين

1.1.دولة بحدود معترف بها عند خضوعها للاستعمار

1.1.1. اعتراف القوى الاستعمارية، بأشكال مختلفة، بسيادة للإمبراطورية الشريفة على الصحراء

الصحراء جزء لا يتجزأ من تراب الامبراطورية الشريفة عند خضوعها للاستعمار

لا يمكن الفصل بين الاستعمارين الاسباني والفرنسي، ويستلزم فهم كل واحد منهما قراءته في سياق الآخر. فعلى الرغم من الخلاف بين فرنسا وإسبانيا إبان تنافسهما لاحتلال أكبر جزء من الصحراء، إلا أنهما توصلتا إلى اتفاق من أجل تقاسم أراضي الامبراطورية الشريفة وإقصاء القوى الاستعمارية الأخرى كالمملكة المتحدة وألمانيا. وكانت كلتا القوتين تعرفان عموما المجال الجغرافي الذي كانت تمتد فيه حينها هذه الدولة.

قبل انطلاق الاحتلال، تم القيام بالعديد من البعثات الميدانية الاستكشافية الطويلة والمتقطعة والمتتالية من قبل علماء الجغرافيا والجنود ورجال الدين وغيرهم، بهدف سبر أغوار الامبراطورية الشريفة والتعرف على أراضيها وسكانها بطريقة معمقة.

يرتبط تعريف الإمبراطورية بالامتداد الشاسع للأراضي الواقعة تحت سيادتها، والتي تخضع لسلطة مركزية. حيث يشهد استعمال القوى الأوروبية لمصطلح "الإمبراطورية الشريفة" في وثائق مختلفة (مراسلات، معاهدات، ...) على اعترافها بسيادة الأخيرة على الامتداد الشاسع لأراضيها.

وتبنت الدول الأوروبية نفسها تسمية المغرب تارة وتسمية الامبراطورية الشريفة تارة أخرى. ونخص بالذكر في هذا الصدد معاهدة 9 دجنبر 1856 المبرمة مع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا[3] ومعاهدة السلام لعام 1860 بين المغرب وإسبانيا[4]. ومع ذلك، تم التخلي عن هذا الاسم تدريجيًا تماشيا مع اتفاقيات تقسيم الأراضي المغربية المبرمة بين فرنسا وإسبانيا[5] وتواطؤ القوى الأوروبية الأخرى.

وقد ترافق هذا التطور الدلالي مع العديد من الحملات العسكرية الهادفة إلى التفكيك المنهجي لأراضي المغرب. وتوضح الخريطة أدناه الامتداد الأصلي لأراضي المغرب الشاسعة والحملات التي قامت بها كل من فرنسا وإسبانيا لتقطيع أوصاله:

الخريطة 2: الحملات الأوروبية في المنطقة المغاربية

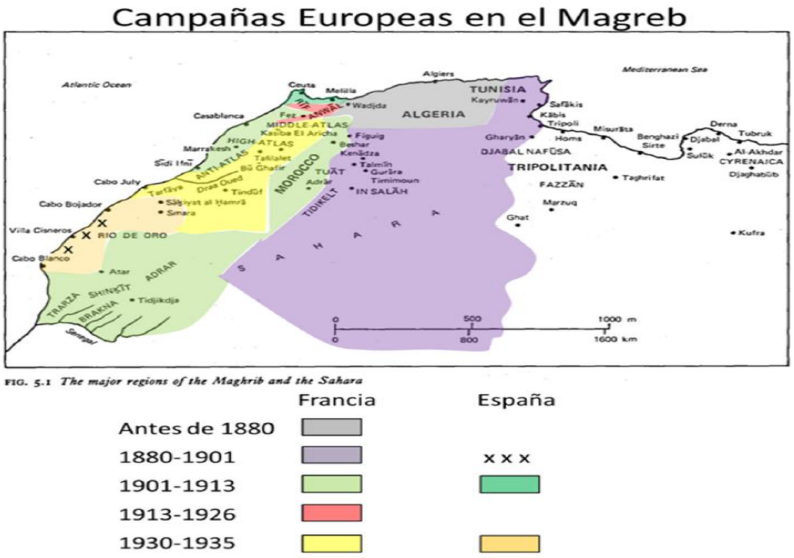

FIG. 5.1 *The major regions of the Maghrib and the Sahara*

المصدر: *وزارة الدفاع الإسبانية*، Nuestra frontera más avanzada entre el Sahara Occidental y Senegal Escuela de Altos Estudios de la Defensa، Monografías 145 (329 pages)، p. 33.

قبل عام 1880، كانت الحدود الجنوبية للدولة المغربية الشريفة ممتدة حتى ضفاف نهر السنغال. وشملت الأراضي والسكان الخاضعين لسيادتها الصحراء الأطلسية، بما في ذلك الساقية الحمراء ووادي الذهب، التي سميت فيما بعد بـ "الصحراء الإسبانية" ثم "الصحراء الغربية". هذا وتختلف حدود "الصحراء الغربية" عن حدود "الصحراء الإسبانية".

حيث لا يحيل مصطلح "الصحراء الغربية" على المنطقة التي قامت إسبانيا باحتلالها فقط (انظر الخريطة 3). فقد رُسمت حدودها بالمسطرة، وفقًا للقرارات المتخذة بعد مؤتمر برلين 1884-1885، على يد كل من فرنسا وإسبانيا في إطار اتفاقهما المتعلق بتقسيم أراضي الامبراطورية الشريفة.

ولا تظهر هذه الحدود على الخريطة رقم 2، حيث تم تمثيل المغرب باللون الأخضر "كخلفية" للفتوحات الاستعمارية الفرنسية (باللون الأصفر) والإسبانية (باللون البيج) في الجنوب، حسب الفترة الزمنية. وكانت فرنسا تريد دفع حدود "جزائرها" (الجزائر الفرنسية) إلى المحيط الأطلسي، مما يدل على أن تنافسها مع إسبانيا كان مستمرا ولم ينته بعد.

الخريطة 3: صنع الصحراء الإسبانية

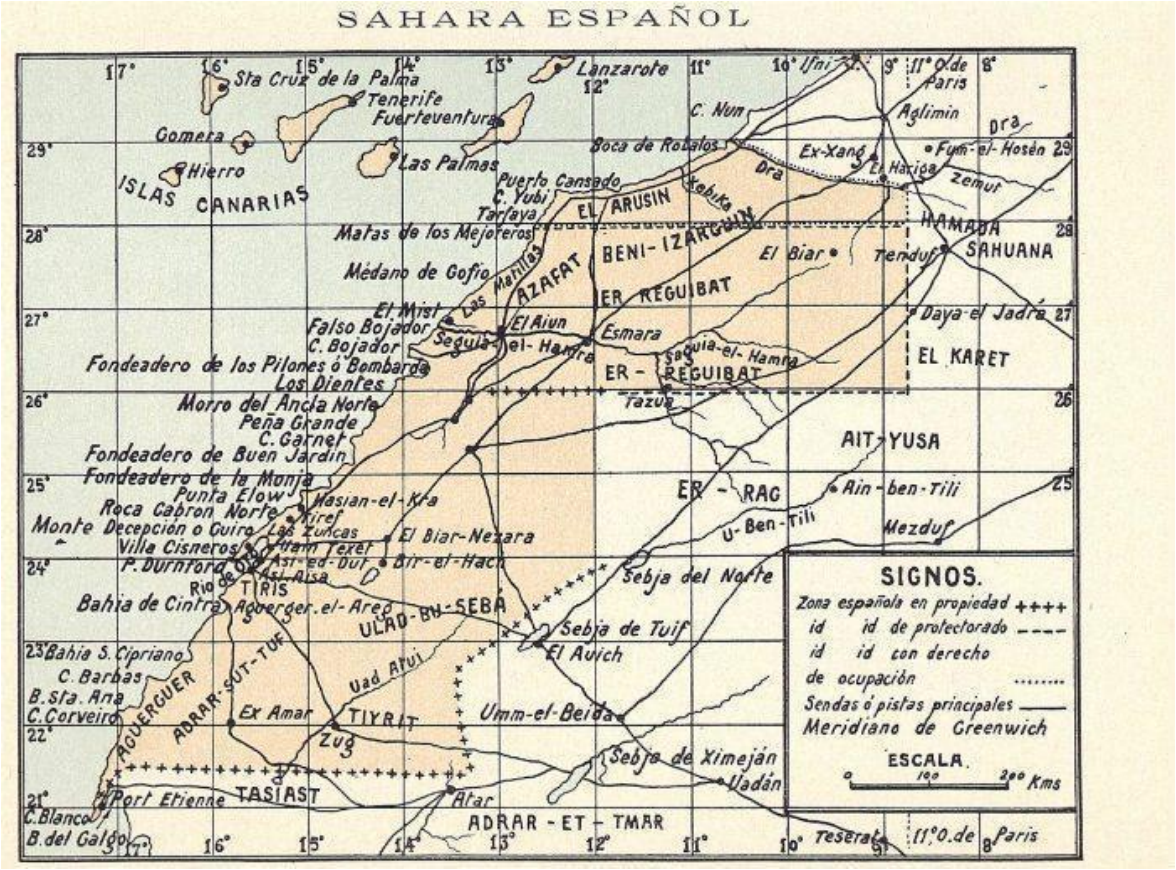

المصدر: Atlas icono-Geografico-Estadistico del Africa Occidental Espanola: Sahara y Guinea / فرانسيسكو ديل ريو جوان

الاعتراف القانوني والسياسي بالامبراطورية الشريفة وتفكيكها

مهد الانتهاء من حروب الاسترداد في 2 يناير 1492 الطريق أمام استعمار المغرب. فقد قامت إسبانيا باحتلال مناطق استراتيجية بهدف مراقبة البحر الأبيض المتوسط ومنع عودة المسلمين إلى شبه الجزيرة الإيبيرية: مليلية عام 1497، جزيرة باديس في 1508–1522 وفي 1564، وسبتة في عام 1580، وجزر الحسيمة في عام 1673، وإفني في 1476–1524 وفي عام 1860 وأخيرا الجزر الجعفرية في عام 1844. ثم صار استمرار حروب الاسترداد استعمارا انطلاقا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

❖ الحرب المغربية الإسبانية

وقعت عدة هجمات إسبانية على شمال المغرب بين عامي 1856 و1859، مما أثار ردود فعل قبائل المنطقة، وأدى إلى توجيه الإسبان لعدة مطالب للسلطان المغربي. في الوقت نفسه، كانت إسبانيا تحشد وتدرّب الجنود، وبدون انتظار رد السلطان، شن وزير الحرب الإسباني ورئيس مجلس الوزراء حربا على المغرب. وقد آلت تلك الحرب لصالح إسبانيا، مما أدى إلى فرض معاهدة تطوان في 26 أبريل 1860[6] والتي مهدت الطريق أمام إسبانيا لبدء استعمار الصحراء الأطلسية المغربية.

❖ مؤتمر مدريد 1880[7]

تم التوقيع على الاتفاقية التي تمخض عنها هذا المؤتمر في مدريد في 3 يوليوز 1880، في عهد السلطان مولاي الحسن الأول .وكان الغرض منها فرض "حق الحماية" في المغرب[8].

فمن ناحية، يتعلق الأمر بإنشاء نظام لحماية المواطنين الأوروبيين الذين يشغلون وظائف رسمية، مثل القناصل ونوابهم والموظفين القنصليين ورؤساء البعثات، وكذلك للمغاربة العاملين في خدمتهم. ومن ناحية أخرى، يتعلق الأمر بمنح حق الملكية الخاصة على التراب المغربي لجميع الأجانب[9]. وأخيرًا، ألزمت هذه الاتفاقية المغرب بمعاملة الموقعين عليها وفقًا لشرط الدولة الأكثر رعاية[10]، مما يعني أن أي ميزة تُمنح لأحد الموقعين تمتد تلقائيًا إلى الآخرين.

تم الحصول على هذه "الحمايات" في "ولايات السلطان"[11] ، أي على مجموع الأقاليم والأراضي الخاضعة لسيادته. وبما أن إسبانيا، وهي طرف في الاتفاقية نفسها، استفادت من هذه المزايا في مناطق الصحراء الأطلسية المغربية، لا يجوز لإسبانيا التأكيد بأن هذه المناطق ليست مغربية، حتى لو قامت في الوقت نفسه بإبرام اتفاقيات مع بعض زعماء القبائل. فقد استمر هؤلاء الزعماء في تقديم البيعة للسلطان المغربي، وكانوا يحظون بحمايته. وكانوا يعتبرون أنفسهم ممثلين له، ولاسيما فيما يخص الدفاع عن البلاد في مواجهة أي تدخل أجنبي.

واعترفت جميع الأطراف في الاتفاقية بسيادة المغرب على الأراضي التي تسري فيها أحكام الاتفاقية بحكم الأمر الواقع، بما في ذلك الصحراء، في نفس الوقت الذي بدأت فيه أول محاولات تفكيك الامبراطورية الشريفة وتجزيئها.

ولم يتم إقرار هذه السيادة عبر البيعة فقط، بل عبر العديد من الظهائر الشريفة المتعلقة بتعيين ممثلين فعليين للسلطة المركزية في الصحراء، على غرار الخلفاء والقياد وغيرهم...هذا وتقر المادة 15 من اتفاقية مدريد بوضوح طبيعة الدولة المغربية بكونها امبراطورية[12].

تعترف وزارة الدفاع الإسبانية في فهرس دراساتها المونوغرافية بسيادة المغرب على المنطقة المسماة "الصحراء الإسبانية" ثم "الصحراء الغربية"[13]. ومن الواضح أن الأراضي الواقعة شمال رأس الأبيض كانت جزءًا لا يتجزأ من المغرب، بما في ذلك الأقاليم الصحراوية المسترجعة.

ففي عام 1884، كتب النقيب لويس رين، رئيس الخدمة المركزية لشؤون السكان الأصليين في الحكومة العامة للجزائر، ومستشار الحكومة الفرنسية، أن "ما هو مؤكد هو أن جميع العائلات المرابطية [...]، التي تزعم أنها تنتمي إلى أسرة الرسول، دائما ما تقر انتساب أحد أجدادها إلى بلاد الساقية الحمراء، أي سوس المغربي"[14].

وكان قد أكد أن هذه المنطقة، التي تحمل اسم الوادي الذي يعبرها، خاضعة سياسياً وإدارياً لقائد سوس، أي ممثل السلطان. هذا وتثبت مراسلات تلك الفترة بين السلطان من جهة والقياد وزعماء القبائل (الشيوخ) من جهة أخرى هذا الأمر، ولاسيما تلك المتعلقة بإرجاع المنشقين من الشيوخ إلى رشدهم وإرغامهم على الوفاء لولائهم الذي أدوه بتقديمهم البيعة للسلطان[15].

ورغم هذا، أنشأت فرنسا وإسبانيا مستعمرة "الصحراء الإسبانية"، والتي أصبحت فيما بعد "الصحراء الغربية"، في الأراضي الخاضعة للسيادة المغربية، وذلك رغبة منهما في تسوية النزاع المتعلق بمناطق نفوذ كل منهما، مع تجنب المواجهة العسكرية التي كان من شأنها أن تضعفهما معا في مواجهة المملكة المتحدة وربما المغرب. ويؤكد هذا الطرح ما تظهره الخرائط بوضوح. وبذلك، انتهكت هاتان الدولتان عن قصد وسابق إصرار التزاماتهما تجاه المغرب، الذي اعترفتا بسيادته على الصحراء بتوقيعهما اتفاقية مدريد في عام 1880.

3.1.1 انتهاك القوى الاستعمارية لمبدأ حسن النية بإنكارها الاعتراف بسيادة المغرب على صحرائه

إعلان الاحتلال الإسباني عام 1884: ضمان "استباقي" بعد معاهدة للا مغنية لعام 1845

في 26 دجنبر 1884، أحاطت الحكومة الإسبانية القوى الأوروبية علما بأنها قامت بالسيطرة على الساحل الأطلسي بين رأس بوجادور ورأس الأبيض، وهي تعلم جيدًا أنها أراضي مغربية[16]، وقد انتهكت على هذا النحو معاهدة السلام المبرمة في تطوان عام 1860، تمامًا مثلما فعلت فرنسا مع معاهدة للامغنية لعام 1845.

وعملت القوتان الاستعماريتان وفق المنطق ذاته وبنفس المنوال المتمثل في محو حدود الامبراطورية الشريفة من أجل تبرير الاستيلاء على أراضيها[17].

لو قامت كل من فرنسا وإسبانيا باحترام القاعدتين الأساسيتين للقانون الدولي والمبادئ العامة للقانون، واللتين تعودان على الأقل إلى حقبة الإغريق والرومان، أي قاعدتي حسن النية (bona fide) واحترام المعاهدات المبرمة (Pacta/um Sunt Servanda)[18]، لما سمحتا لنفسيهما بتحديد حدود الإمبراطورية الشريفة من جانب واحد أو سويا وفرضها عليها بالقوة.

وكانت القوتان ستمتنعان عن إضعافها وجعلها أكثر هشاشة في مواجهة غزواتهما بوسائل أخرى، ولا سيما من خلال إغراق الإمبراطورية الشريفة بالديون المبالغ فيها، وذلك بهدف قطع روابطها المالية والاجتماعية بسكانها على هذا النحو[19].

ولا يجوز لفرنسا ولا لإسبانيا ادعاء عدم احترام الدولة المغربية لقاعدة العقد شريعة المتعاقدين، وهو مبدأ ينبني بنفسه على المبادئ الإسلامية وله أساس في القرآن الكريم (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)[20]. حيث يبدو مبدأ Pacta sunt Servanda (العقد شريعة المتعاقدين) واضحًا وبسيطًا لدرجة أنه لا يتطلب أي تفسير أو تعليق إضافي[21] .

وفيما يتعلق بمبدأ حسن النية، تعتبر الاجتهادات القضائية المتعلقة بقضايا بورتينديك (1843) وليمون (1884) ومونتيجو (1875)[22] دليلا على وجود سوابق قضائية راسخة في ذلك الوقت قبل سنها واعتمادها في المادة 26 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات[23].

لقد أَخَلَّت كل من فرنسا وإسبانيا بالتزاماتهما الدولية، خاصة وأن الإمبراطورية الشريفة كانت فاعلا في العلاقات الدولية، كما يتضح ذلك بشكل خاص من خلال وجود سفراء مغاربة في العواصم الأوروبية.

❖ إعلان إسبانيا لاحتلال غير فعلي إلى حد بعيد واستمرار المقاومة المغربية أربعة عقود

في عام 1883، أنشأ المؤتمر الإسباني للجغرافيا الاستعمارية والتجارية في مدريد الجمعية الإسبانية لخبراء الحضارة الأفريقية والمستعمرين بهدف خلق مستعمرات إسبانية دائمة في سواحل الصحراء، وقد طلبت من أجل ذلك الحماية المسلحة من الحكومة[24].

ورغم قيام إسبانيا باحتلال الداخلة سنة 1884، إلا أنها لم تصل إلى السمارة والعيون ولم تبسط السيطرة عليهما إلا في عامي 1934 و1938 تباعا. في عام 1884، خلال مؤتمر برلين، طالبت إسبانيا بالسيطرة على المنطقة الممتدة من رأس الأبيض (لكويرة) إلى رأس بوجادور بأكملها[25]، لكنها خلال فترة 1884-1940 لم تستطع التحكم فيها سوى جزئيا وبطريقة متناثرة وسطحية، ولم تقم بإنشاء بعض المراكز الحضرية سوى في وقت متأخر. ولم يبدأ تدريس اللغة الإسبانية في الصحراء فعليًا إلا في عام 1936 فقط[26]. هذا وتم إعداد أول خريطة "علمية" لهذه المنطقة في الفترة 1943-1949[27] ؛ لذلك لا يمكن الحديث عن اكتمال الاحتلال أو عن احتلال فعلي سوى انطلاقا من هذا التاريخ.

وقبل ذلك، لم يستوف الاحتلال الإسباني معيار الفعالية المنصوص عليه في المادة 35 من الوثيقة الختامية لمؤتمر برلين[28]. ففي الواقع، لم تتمكن إسبانيا أبدًا من فرض سلطتها والتغلب على مقاومة القبائل المتشبثة بوفائها للبيعة والقياد وممثلي السلطان.

علاوة على ذلك، لم تكن مدريد تجهل أن السلطان كان يمارس سيادته في إطار لامركزية مناسبة تمامًا لظروف تلك الحقبة (مؤسسة نائب السلطان، ممثل السلطان، أو "نائب الملك" والقياد وبيعة شيوخ القبائل، ...).

وفي تناقض صارخ، ادعت إسبانيا أن المنطقة كانت "إسبانية" منذ عام 1884، بينما أجرت منذ عام 1886 مفاوضات مع فرنسا لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في غرب إفريقيا، بما في ذلك هذه "المنطقة"[29].

ولم تبرم فرنسا وإسبانيا اتفاقية إضافية لتحديد المناطق المذكورة سوى في عام 1920، بهدف تحديد الحدود الشمالية "للصحراء الغربية" عند خط عرض 27°50 [30].

3.1.2 مطالبة المغرب الدائمة بسيادته على الصحراء

قبل الاستعمار: المقاومة في عهد السلطان مولاي الحسن الأول

تنطوي التطورات المذكورة أعلاه على أدلة أكثر من كافية لإثبات سيادة المغرب على صحرائه. بينما تعزز الأمثلة التالية هذا الإثبات بشكل أكبر:

- ناشدت القوى الأجنبية السلطان المغربي بالإفراج عن رعاياها الذين غرقت سفنهم على مقربة من سواحل الصحراء بموجب الاتفاقيات الدولية التي تعترف بسيادته على هذه المنطقة. كما كان الحال بشكل خاص في عام 1863، عندما غرقت السفينة الإسبانية "إسميرالدا" قبالة سواحل واد نون وقام السكان المحليون باختطاف بحارتها. حيث أمر وزير الدولة الإسباني آنذاك وزيره المقيم في طنجة بالتماس تدخل سلطان المغرب "وفقًا للمادة 38 من معاهدة 20 نونبر 1861[31]، وذلك من أجل أن يستخدم سلطته لإنقاذ البحارة الأسرى"[32].

- في عام 1895، أبرمت الحكومة الإنجليزية اتفاقا يعترف في مادته الأولى بالسيادة المغربية على المنطقة الممتدة بين واد درعة ورأس بوجادور والمناطق الداخلية الواقعة بينهما، في أعقاب استعمال السلطان مولاي الحسن الأول وسائل عسكرية ودبلوماسية في الوقت ذاته[33] .

اثناء الاستعمار

تحت الحماية الفرنسية والإسبانية، من عام 1912 إلى عام 1956، تم تجميد الوضع الإقليمي للمغرب في انتظار الحصول على الاستقلال.

أثناء الاسترجاع التدريجي للسيادة المغربية منذ 1956

في 25 فبراير 1958، ألقى جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، بحضور ممثلي قبائل الصحراء المغربية الذين جددوا له البيعة والولاء[34]، خطابا أكد فيه "أننا سنواصل العمل بكل ما في وسعنا لاسترجاع صحرائنا وكل ما هو ثابت لمملكتنا بحكم التاريخ وإرادة السكان".[35]

في الوقت نفسه، واصلت الحكومة المغربية معركتها الدبلوماسية داخل أروقة الأمم المتحدة، وعملت مع السكان الصحراويين لتحقيق هذه العودة.

أمام المطالب المغربية والضغوط الدولية، أعلن السفير الإسباني لدى الأمم المتحدة في عام 1960 أن حكومة بلاده قررت إحالة معلومات إلى الأمين العام متعلقة بـ "أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي" على النحو المطلوب في الفصل الحادي عشر من الميثاق[36]. وقد أدى هذا الأمر سنة 1963 إلى إدراج "الصحراء الإسبانية" في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي[37].

وفي العام نفسه، أبدت المملكة تحفظات على "مبدأ" عدم المساس بالحدود الاستعمارية، المنصوص عليه في النظام الأساسي لمنظمة الوحدة الأفريقية الحديثة النشأة. ولم تكن هذه التحفظات موجهة للدول "الوريثة" والمستفيدة مباشرة من الأقاليم المعنية بالمبدأ المذكور، بل كانت موجهة أيضا إلى إسبانيا التي كانت ترفض إرجاع سيدي إفني والساقية الحمراء ووادي الذهب إلى المغرب.

ولا يطبق مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار *بحكم الواقع ipso facto* (تلقائيًا). ويسري فقط إذا كان ناجما عن موافقة صريحة ودقيقة من الدول المعنية، على غرار اعتراف المغرب بموريتانيا في عام 1969 وإبرام اتفاقية عام 1972 بشأن حدوده مع الجزائر.

في 16 دجنبر 1965، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 2072 (XX) بعنوان "قضية إفني والصحراء الإسبانية"[38] والذي طلبت بموجبه من إسبانيا إنهاء استعمارها لسيدي إفني والصحراء والدخول في المفاوضات مع المغرب الذي كان الدولة الوحيدة التي تطالب بهذين الإقليمين وباستثناء أي دولة أو حركة أخرى.

إضافة إلى ذلك، لم يغفل المغرب عن إبراز هذه الحقيقة خلال المناقشات التي أجرتها الجمعية العامة في دورتها 19 بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (نيويورك –1964 1965)[39].

في الستينيات، قام المغرب بالترحيب بجميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو إسبانيا إلى إنهاء استعمار "الصحراء الإسبانية" نظرا لاقتناعه بأنه سيسترجع جميع الأراضي المتبقية تحت الاستعمار الإسباني من خلال التفاوض، وأنه في حالة استشارة السكان المعنيين، فإن هؤلاء سيصوتون بالتأكيد لصالح الاندماج في بلدهم الأم. ولم يكن تجديد البيعة والولاء للسلطان المغربي عام 1958 الدليل الوحيد على ذلك، بل تشهد عليه أيضا انتفاضات السكان ضد الاحتلال وهتافهم بمغربتيهم.

في عام 1968، قبل خمس سنوات من الميلاد "الرسمي" لجبهة *البوليساريو*"، كما تعرف اختصارا الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، في 10 ماي 1973، قام المغرب بدعم إنشاء حركة تحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بقيادة سيدي ابراهيم بصيري. كما دعم مظاهرات 17 يونيو 1970 التي قام هذا الأخير بتنسيقها[40] .

بعد المفاوضات، أرجعت إسبانيا سيدي إفني إلى المغرب (معاهدة فاس في 4 يناير 1969)، لكنها رفضت التنازل عن الصحراء، مدعية أنها لا تنتمي إلى المغرب، قبل أن تحاول دون جدوى جعل الإقليم أرضًا إسبانية من خلال استفتاء لم يتم تنظيمه قط.

4.1.1 استرجاع المغرب للصحراء طبقًا للقانون الدولي

اعترف المغرب باستقلال موريتانيا عام 1969. ونسق البلدان جهودهما لاسترجاع "الصحراء الإسبانية"، ولا سيما داخل أروقة الأمم المتحدة. وبدعم من الدول الأخرى، أفلح البلدان عام 1974 في حث الجمعية العامة للأمم المتحدة[41] إلى طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بخصوص هذه القضية.

وفي 16 أكتوبر 1975، أصدرت المحكمة رأيها الاستشاري، وأقرت وجود روابط ولاء قانونية بين قبائل "الصحراء الغربية" وسلطان المغرب (البيعة).

وقد ارتأت المملكة أن من حقها استرجاع صحرائها من خلال تنظيم المسيرة الخضراء السلمية التي تمت في 6 نونبر 1975. وأبرمت مع كل من إسبانيا وموريتانيا، في 14 نونبر، اتفاق مدريد (إعلان المبادئ حول "الصحراء الغربية") الذي حدد شروط انسحاب إسبانيا وتقسيم الإقليم بين البلدين الجارين. وتم تسجيل الإعلان بتاريخ 9 دجنبر 1975 ونُشر في مصنف معاهدات الأمم المتحدة[42].

وفي 26 فبراير 1976، أبلغ المندوب الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة الأمين العام أن الحكومة الإسبانية تنهي بصورة حاسمة ونهائية وجودها في الصحراء وأنها تعتبر نفسها في حل من كل مسؤولية ذات طبيعة دولية[43]. ويدحض هذا البيان ادعاءات معارضي الوحدة الترابية للمغرب ممن يزعمون بأن إسبانيا لا تزال الدولة المسؤولة عن إدارة الصحراء[44].

5.1.1. تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا بهدف بناء المغرب الكبير

كان الدافع وراء تقسيم "الأراضي"، وهو إجراء قانوني من منظور القانون الدولي إذا وافق عدد من الدول طواعية على عمليات تبادل أجزاء من الأراضي أو التنازل عنها، هو رغبة كل من المغرب وموريتانيا في تسهيل بناء المغرب العربي الكبير[45]، لا سيما منذ إبرام اتفاق ترسيم الحدود بين المغرب والجزائر[46] في 15 يونيو 1972.

لكن، خلال المسيرة الخضراء، قامت الجزائر بحشد قوات مسلحة كبيرة على الحدود مع "الصحراء الغربية"[47] . وانتقدت الحكومة الجزائرية المغرب على هذا "التقسيم" وعلى رفضه لاحقا القيام بالأمر نفسه لصالح *جبهة البوليساريو*، عندما قام الوفد الجزائري باقتراح ذلك عام 2000 *في وثيقة غير رسمية* سلمت إلى جيمس بيكر أثناء المناقشات الخاصة بإعداد خطة "بيكر الأولى"[48].

وقد أحيت معاهدة مراكش المؤرخة في 17 فبراير 1989 بشأن إنشاء اتحاد المغرب العربي[49] الأمل في ميلاد اتحاد الشعوب المغاربية. وكانت الاتفاقية تطمح إلى تجاوز مسألة الحدود. ويعود فشل الاتحاد بشكل أساسي إلى هذا الصراع الإقليمي الذي تحركه طموحات الهيمنة الجزائرية والتي صارت مكشوفة وبادية للعيان أكثر فأكثر على الصعيد الدولي.

2.1. مغربية قبائل الصحراء

1.2.1. استحالة التمييز بين سكان الصحراء وبقية سكان المغرب

من وجهة نظر إثنوغرافية، تشكل "الصحراء الغربية" المنحدر الشمالي الغربي لبلاد البيضان، تراب البيضان، أي المنطقة التي تسكنها مجموعة البيضان العرقية. وتتميز هذه المجموعة العرقية قبل كل شيء باستخدام اللغة الحسانية، وهي لهجة قبائل بني حسان، التي تتحدث بها أيضا مجموعة الحراطين وهي مجموعة تختلف عن البيضان، غير أنها تشاركها نفس الأصل، على الأقل جزئيًا، وكلتا المجموعتان مغربيتان.

ويعتبر استخدام هذه اللغة عامل تمييز أساسي عن الطوارق الموجودين في الشرق والسودانيين في الجنوب وأمازيغ منطقة سوس المغربية في الشمال.

علاوة على ذلك، تتميز هذه المجموعة العرقية بنمط عيشها التقليدي القائم على الترحال، الذي تم التخلي عنه بشكل واسع في الوقت الراهن، وكذا العادات والتقاليد الخاصة، والتنظيم الاجتماعي القبلي والهوية الجماعية القائمة على صلة أنساب بمجموعتين كبيرتين من الأسلاف، شيوخ بدو بنو حسان، الذين وصلوا حوالي القرن الخامس عشر في إطار الهجرة الكبرى التي قامت بها قبائل بنو هلال، وبدرجة أقل زعماء قبائل صنهاجة الأمازيغية ذائعي الصيت.

ولا يمكن لسكان الصحراء المطالبة بهوية متمايزة إلا بطريقة محدودة للغاية لأنهم جزء من مجموعة عرقية جغرافية أكبر. وقد كانت تقلبات المفاوضات الدبلوماسية بين فرنسا وإسبانيا وراء رسم الحدود التي عزلت سكان الصحراء عن باقي سكان المغرب خلال الفترة الاستعمارية. وبالتالي، لا يمكن التمييز بين الهوية الصحراوية وهوية القبائل الواقعة في الشمال.

على الرغم من أن الأمر متعلق بمجموعة متجانسة للغاية من وجهة نظر عرقية، إلا أنها تنحدر من سلسلة من المجموعات القبلية، المتنازعة تاريخيا فيما بينهما والتي لا توحدها سوى البيعة لسلطان المغرب.

نتيجة لذلك، يعد اختزال التمايز العرقي بين سكان الصحراء وبقية سكان المغرب في استخدام الحسانية بدل اللهجة البربرية أو الدارجة وفي التناقض بين نمط عيش الرحل ونمط آخر قائم على الاستقرار...جهلا وإنكارا لهوية المغرب المتعددة، المصونة طوال التاريخ والمكرسة في دستور البلاد[50] وعاداته. حيث أن للهوية المغربية الحالية طابع شامل، فهي تتشكل من مجموعات سكانية مختلفة للغاية عن بعضها البعض، من عرب وأمازيغ ومسلمين ويهود....

2.2.1. بيعة وولاء القبائل الدائمين لسلاطين المغرب

البيعة رابطة سيادة

تم الاعتراف بالروابط القانونية للبيعة، التي طالما جمعت القبائل الصحراوية بسلاطين المغرب، من قبل محكمة العدل الدولية في رأيها الصادر في 16 أكتوبر 1975. وينطبق الأمر نفسه على النقاش المطروح أعلاه حول جانب السيادة المرتبط بهذه البيعة نفسها.

لطالما كانت البيعة أساس الدولة المغربية، وحيثما تواجد السكان المرتبطون بها، كانت السيادة قائمة.

❖ **البيعة وإمارة المؤمنين**

تتأتى البيعة من إمارة المؤمنين. في وقت الاستعمار على وجه الخصوص، كان السلطان يمتلك، على غرار الخلفاء في الدول الحاكمة الإسلامية الأخرى، سلطة سياسية ودينية ودنيوية. ولا يكون هناك أي فصل بين المجالين الديني والسياسي. بالنسبة للسلاطين والخلفاء، تخضع الشؤون العامة للضوابط والتعاليم الدينية. ويشكل القرآن والحديث والسنة المصادر القانونية للسلطات "التشريعية" و "القضائية" و "الإدارية"[51].

❖ **الملكية التنفيذية**

ينبع مفهوم الملكية التنفيذية، التي تقوم على أساس البيعة، من قيام رئيس الدولة بإدارة الشؤون الدينية والدنيوية على حد سواء.

ولم تتغير مؤسسة البيعة بمرور الوقت. وبالرغم من تباين مظاهر لامركزية السلطة ونطاقها ومدى ممارستها حسب الأزمنة والظروف، إلا أنها بقيت دائما سائدة في المغرب؛ على اعتبار أن البيعة هي الحجر الأساس في السلامة الترابية وقاعدتها.

❖ ركيزة موحدة

لطالما اعتبر المغاربة مؤسسة السلطان ركيزة موحدة. ويعد هذا الأمر أحد الأسباب الأساسية التي كانت تجعل زعماء القبائل، ومن بينهم شيوخ الصحراء، الممثلين الشرعيين للسكان، يقدمون قسم البيعة للسلاطين المتعاقبين.

إن البيعة عقد ملزم لطرفيه، بحيث يقوم السلاطين، بواسطة جيوشهم المنظمة إلى حد ما في أوقات معينة والقبائل المسلحة من تلقاء ذاتها أو من قبل السلاطين، بالدفاع عن السلامة الترابية والوحدة الوطنية ضد التغلغل الأجنبي والاستعمار.

وكان إذا تعذر على السلاطين وجيوشهم الوصول في الوقت المناسب إلى الأماكن المعنية، بسبب محدودية وسائل النقل في ذلك الوقت، لا تنتظر القبائل أوامر وتعليمات السلطة المركزية، ... بل تنهض بموجب البيعة لتدافع عن السلامة الترابية لتلك الأماكن. وهو ما يعد شكلا حقيقيا من أشكال اللامركزية.

❖ مواجهة الانشقاقات

عندما كانت ممارسة السلطات المحلية تتطور إلى شكل من أشكال الانشقاق عن شخص السلطان، كانت السلطة المركزية تتدخل في هذه المناطق لإعادة استتباب أمن النظام والحفاظ على السلم الاجتماعي.

وعلى سبيل المثال، عندما استمرت بعض قبائل "الصحراء الإسبانية" في التجارة مع ماكنزي في رأس جوبي (طرفاية)، في عهد السلطان مولاي الحسن الأول، تم إجبارها من قبل القائد بيروك على احترام البيعة[52].

❖ رأي محكمة العدل الدولية بتاريخ 16 أكتوبر 1975 وقضية اللامركزية

في هذا الرأي، أكدت المحكمة أنها لا تأخذ في الاعتبار اختلاف آراء رجال القانون، وتكتفي بمراعاة ممارسات الدول في تلك الفترة. ووفقًا لهذه الممارسات، يمكن الحصول على السيادة على الأراضي التي تسكنها القبائل (مثل الصحراء)، وفقًا لمحكمة العدل الدولية، من خلال الاتفاقات المبرمة مع الزعماء المحليين (الفقرة 80، ص 30).

ومع ذلك، فقد شكك المؤرخون أيضا في مدى صلاحية مثل هذه الاتفاقيات من منظور قانوني. فبمجرد تحديد أحد الزعماء المحليين، كان ممثلو القوى الاستعمارية يبرمون معه اتفاقا يكون بموجبه تحت حماية المستعمر، دون احترام الشروط الجوهرية ولا الشكلية ولا حتى التأكد من أهلية الزعيم المعني وقدرته على إبرام تلك العقود أو استطاعته قراءة نصوص باللغات الأوروبية، ناهيك عن الرشاوى والخدع المختلفة التي كان يلجأ إليها ممثلو القوى الاستعمارية[53] .

أما بخصوص الصحراء على وجه التحديد، كان الزعماء الذين أبرموا مثل هذه الاتفاقات مرتبطين بالبيعة لسلطان المغرب، ولذلك غير مؤهلين قانونيا لإبرام أي اتفاقات مع القوى الأجنبية.

عند فحص حجج المغرب وموريتانيا، انكبت محكمة العدل الدولية على دراسة تفاصيل هذا "التنظيم الاجتماعي والسياسي"، واعتبرته سمة خاصة من سمات سكان "الإقليم" (الفقرات 87 و88 و89، ...)، المتميز على وجه الخصوص بمسارات ترحالهم في الأراضي الحالية للمغرب وموريتانيا والجزائر، وحتى خارجها، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

إلا أن المحكمة لم تتطرق لمسألة هل هذه "السمات" خاصة حقا بسكان الصحراء أم أنها سمات نمط عيش مشترك مع القبائل المغربية في الشمال، وهذا هو واقع الحال. ويدحض هذا الأمر رأي المحكمة القائم على تمييز قبائل الصحراء عن قبائل مناطق المغرب الأخرى [54].

خلال حركته في وادي نون عام 1879، عين السلطان مولاي الحسن الأول عددًا من الولاة والقياد وكلفهم بالمراقبة المستمرة لجميع سواحل جنوب المحيط الأطلسي بهدف منع رسو السفن الأجنبية ومعاقبة كل من يجرؤ على انتهاك هذا الأمر. كما عزز سلطته على الأقاليم الصحراوية المعنية بالنزال المفتعل بتعيين الشيخ ماء العينين خليفة للسلطان (نائباً له، على غرار خليفته في الشمال المقيم في طنجة).

وخلال حركته الثانية عام 1885، وبهدف صريح هو الرد على المزاعم الإسبانية باحتلال وادي الذهب عام 1884، استقبل السلطان وفداً كبيراً مؤلفاً من الشيوخ والعلماء والأعيان الصحراويين الذين قاموا بتجديد بيعة القبائل وولائها له. وشاركت هذه القبائل لاحقًا في الهجمات التي قادتها قبيلة أولاد دليم ضد الإسبان في عام 1886، مما أجبرهم على الفرار إلى جزر الكناري. وقد احتجت إسبانيا حينها على هذه الهجمات لدى السلطان، مما يؤكد سيادة الأخير على الصحراء[55].

❖ قسم الولاء: ركيزة المواطنة في جميع البلدان إلى حدود اليوم

يعتبر الطابع العام خاصية مهمة أخرى من خاصيات البيعة. فقسم الولاء ليس استثناءً فريدًا من نوعه وحكرا على الشريعة الإسلامية، بل هو قاعدة عامة عرفتها أو تعرفها العديد من الأنظمة السياسية عبر العالم، وكانت وراء تشكيل إمبراطوريات كبرى على مر العصور. فخلال العصر الوسيط، بُنيت سيادة الملوك والأباطرة على ولاء الأعيان المحليين. وحتى في الوقت الراهن، لا يزال قسم الولاء شرطًا في إجراءات منح الجنسية في معظم دول العالم.

وتتميز البيعة عن الولاء بطابعها التوافقي. فهي لا تكتسي طابعا ثيوقراطيا يستلزم الخضوع لسلطة عليا. وتوضح النصوص ذات الصلة بالبيعة، وكذلك ممارستها عبر العصور، أنها بالأحرى تعاقد على السلطة، على أساس الإذعان المتبادل.

3.2.1. لامركزية الحاضر: استمرار للامركزية المعمول بها ما قبل وخلال فترة استعمار الصحراء

استنادا إلى تاريخه الذي يبرز الجانب اللامركزي في البيعة، قام المغرب بتصميم وإعداد مبادرة الحكم الذاتي الموسع في جهة الصحراء، التي تم تقديمها إلى منظمة الأمم المتحدة في أبريل 2007، وهي للذكر نموذج للامركزية قائمة على الخصوصيات الثقافية لهذا الجزء من أراضي البلاد.

وتنص المبادرة على قيام السكان بإدارة شؤونهم بأنفسهم، وفقا لمبدأ تقرير المصير، مع بقائهم مرتبطين بالمغرب. بحيث سيقومون بانتخاب برلمان جهوي بحرية، وستنبثق عن هذا الأخير حكومة جهوية. كما سيكون لهم نظامهم القضائي الخاص الذي يحترم قوانينهم العرفية، مع الامتثال للقوانين والتشريعات الوطنية.

3.1. إعطاء صبغة دولية لقضية الصحراء

1.3.1. ميلاد جبهة البوليساريو والاستحواذ عليها

تأسست حركة *البوليساريو* رسمياً في الرباط عام 1973 على يد الوالي مصطفى السيد بمعية طلبة صحراويين مغاربة شباب طالبوا حكومة المغرب باستعادة الأراضي الصحراوية الخاضعة للاستعمار الاسباني بالسلاح، الأمر الذي كان يتعارض مع اختيار المملكة تسوية هذه القضية سلمياً.

وهكذا، كان هدف جبهة *البوليساريو* عند ولادتها هو تحرير الصحراء عسكريًا من الهيمنة الإسبانية، كجزء من المسلسل الشامل لتصفية الاستعمار في المغرب. إلا أنه بعد وقت قصير من تأسيس الجبهة، تم الاستيلاء عليها من قبل دول أجنبية، ولا سيما ليبيا ثم الجزائر، وذلك ضمن استراتيجية تستهدف زعزعة استقرار المغرب. وقد أدى هذا الأمر إلى مقتل مؤسس *الجبهة* في ظروف غامضة، وكذا انحرافها إيديولوجيا، حيث ابتعدت عن هدفها الأول المتمثل في تحرير الأراضي المغربية، وأعلنت سنة 1975 عن إنشاء جمهورية انفصالية وهمية.

في عام 1988، عقب دعوة جلالة الملك الراحل الحسن الثاني إن "الوطن غفور رحيم"، تخلى العديد من كبار المسؤولين والأطر في *البوليساريو* عن أنشطتهم وعادوا إلى حضن وطنهم الأم، بينما استقر الجزء المتبقي بالجزائر، وبالضبط في تندوف، وهي للذكر المدينة التي أيد سكانها أنفسهم أنهم مغاربة إبان استفتاء 1962 الهادف إلى استقلال الجزائر[56].

وعكس ما تدعيه جبهة *البوليساريو، فإنها* ليست الممثل الوحيد للصحراوين، بحيث إن غالبيتهم العظمى مستقرة في الأقاليم الجنوبية للمغرب وتشارك في جميع المشاورات الانتخابية ولديها تمثيلية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. حيث ينحدر أعضاء المجالس الجهوية والإقليمية والجماعية، بما في ذلك الرؤساء، من هذه الأقاليم نفسها، مما يشهد على أن مبادرة الحكم الذاتي موجودة بالفعل وواقع معاش على أرض الواقع.

2.3.1. مسلسل الأمم المتحدة ومشروعية الطرح المغربي

إن الادعاء بأن المغرب لا يحترم الشرعية الدولية ويقوم "باحتلال آخر مستعمرة أفريقية" لا أساس له من الصحة على الإطلاق.

أصدرت محكمة العدل الدولية بشأن "الصحراء الغربية" بناء على طلب الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة رأيا استشاريا، ولم تصدر حكما. ولم يكن المغرب أمامها طرفًا في نزاع قانوني إقليمي مع دولة أخرى. وقد طُلب هذا الرأي من أجل إحاطة الأمم المتحدة علما وتنوير الجمعية العامة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، بشأن بالإجراءات التي تراها ضرورية وملائمة لتسوية هذه القضية.

وتنيط المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة بمجلس الأمن مسؤولية رئيسية هي صون السلم والأمن الدوليين. ويعد انضمام الدول إلى الميثاق بمثابة قبول لهذا "التنصيب" وهذه المسؤولية[57].

وبناءً على تطور ممارسة المجلس، تم الاعتراف له بسلطات تنفيذية و(شبه) تشريعية و(شبه) قضائية[58]. ولا توجد شرعية دولية أكبر من هذا في قضايا السلم والأمن الدوليين لأن المجلس يتخذ قراراته نيابة عن المجتمع الدولي، ويعتمد جميع الإجراءات التي يراها مناسبة لحل جميع المشاكل والنزاعات...التي تشكل أو يحتمل أن تشكل تهديدًا للأمن والسلم الدوليين.

بناء على الرأي الاستشاري للمحكمة، بدأ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الإشراف على عملية التسوية السلمية للنزاع الإقليمي حول الصحراء المغربية، ومازال يسهر على هذا المسلسل، وفقًا للفصل السادس[59]، المادة 33.

وفي عام 1991، تم إحداث بعثة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في "الصحراء الغربية"[60]، والتي يوجد مقرها في العيون[61]. لقد كان المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني وراء اقترح تنظيم استفتاء تقرير المصير من أجل تسوية قضية الصحراء، وكان ذلك في عام 1981، خلال قمة منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي[62]. وقد رحبت منظمة الوحدة الأفريقية بهذه المبادرة[63].

لكن سوء نية الخصوم الواضحة، ولا سيما تلاعبهم المتكرر بعملية التسجيل في لوائح الصحراويين المرشحين للتصويت في الاستفتاء، حال دون تنظيمه. ولم تذخر الجزائر أي جهد من أجل عرقلة عملية تنظيم الاستفتاء وتجميدها، وذلك عبر مطالبة المغرب على سبيل المثال بالدخول في مفاوضات مباشرة مع *البوليساريو من أجل استقلال "الصحراء الغربية"* وعبر فرض قبول عضوية الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية المزعومة لدى منظمة الوحدة الإفريقية شهر فبراير 1982 في خطوة غير قانونية تماما.

ولم تنجح الخطط التي أوصت بها الأمم المتحدة نظرًا لتعنت مواقف الأطراف الأخرى والعقبات التي قامت بخلقها، بدءً بالجزائر التي تتفاعل في الغالب مع قرارات الأمم المتحدة قبل *البوليساريو*. ويوضح هذا الأمر الدور الحقيقي للجزائر كطرف رئيسي في هذا النزاع المفتعل.

3.3.1. المبادرة المغربية للحكم الذاتي الموسع في الصحراء كتجسيد لحق تقرير المصير

بعد استقالة جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، في يونيو 2004، بدأ المغرب النظر في سبل إعادة إطلاق عملية التسوية السياسية للنزاع، وقام بإعداد مبادرة الحكم الذاتي، بمشاركة ممثلين عن السكان الصحراويين (منتخبون، شيوخ، جمعيات، ...) وعن جميع المغاربة المعنيين، وكذا بالتشاور مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن والدول المعنية أو الوازنة، من قبيل إسبانيا، التي تعرف هذا الملف جيدا، والمملكة العربية السعودية وغيرهما من الدول الوازنة على الساحتين الدولية أو الاقليمية.

في عام 2007، قدم المغرب مقترح مبادرة الحكم الذاتي الموسع في جهة الصحراء للأمانة العامة للأمم المتحدة، بهدف تسوية نزاع الصحراء بشكل نهائي على أساس رابح–رابح، والقاضي بأن تحتفظ الدولة المغربية بالاختصاصات السيادية الرئيسية (الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الدينية وما إلى ذلك)، بينما تتمتع جهة الصحراء بصلاحيات واسعة تسمح للمواطنين المغاربة المنحدرين من الصحراء بإدارة شؤونهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأنفسهم. كما أنها ستساهم في الحياة السياسة الوطنية الداخلية والخارجية وتستفيد من التضامن الفعال للمملكة في مسائل التنمية في الحالات التي تكون فيها مواردها غير كافية.

وطبقا لمبادرة الحكم الذاتي، ستتمتع جهة الصحراء على وجه الخصوص بالصلاحيات المتعلقة بالمجال الاجتماعي (الإسكان والتعليم والصحة والتوظيف والرياضة والأمن والحماية الاجتماعية) والبنى التحتية (المياه والمنشآت المائية والكهرباء والأشغال العامة والنقل) والثقافة والبيئة.

وستحصل على الموارد المالية اللازمة لتنميتها في جميع المجالات. وستتألف هذه الموارد على وجه الخصوص مما يلي:

- الضرائب والرسوم والمساهمات المحلية المقررة من لدن هيئات الجهة المختصة؛
- العائدات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية المرصودة للجهة؛
- جزء من عائدات الموارد الطبيعية الموجودة في الإقليم والتي تقوم الدولة بتحصيلها؛
- الموارد اللازمة المخصصة في إطار التضامن الوطني؛
- عائدات ممتلكات الجهة.

وتحظى الجهة ببرلمان منتخب، وحكومة مستقلة منبثقة عنه، ونظام قضائي يضمن احترام القوانين والتقاليد الصحراوية، فضلاً عن احترام الثقافة واللغة الحسانية وتنميتهما. ويكون سكان الجهة ممثلين في البرلمان الوطني كذلك.

ويعتبر المجتمع الدولي خطة الحكم الذاتي ذات مصداقية، وتدعمها العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعترفت بمغربية الصحراء في 20 دجنبر 2020، أبدت العديد من الدول الأوروبية دعمها لمبادرة الحكم الذاتي الموسع. وتشمل هذه الدول، على وجه الخصوص، كلا من ألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وفرنسا والمجر وهولندا والبرتغال ورومانيا وصربيا، ...

من خلال مقترح الحكم الذاتي الموسع، وهو للتذكير أحد أشكال تجسيد الحق في تقرير المصير، وعبر إعادة إطلاق مسلسل الأمم المتحدة لتسوية النزاع تحت رعاية مجلس الأمن، يحترم المغرب الشرعية الدولية احتراما تاما.

4.3.1. مغربية الصحراء المعترف بها

بفضل جهود الدبلوماسية المغربية، وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أدركت دول كثيرة في العالم حقيقة تحديات قضية الصحراء ومشروعية الموقف المغربي. وقد أدى ذلك إلى قيام عدة دول بافتتاح تمثيليات قنصلية في الأقاليم الجنوبية للمغرب، في شهادة منها على دعمها لمغربية الصحراء. في متم دجنبر 2022، تم افتتاح قنصليات 27 دولة في مدينتي الداخلة والعيون.

2. الوضع الراهن في الصحراء المغربية

1.2. الرؤية الملكية السامية بخصوص مغربية الصحراء

بالنسبة لجلالة الملك محمد السادس، فإن الصحراء جزء لا يتجزأ من المملكة وحلقة وصل تاريخية بين المغرب وبقية القارة الأفريقية.

"إن مغربية الصحراء حقيقة ثابتة، لا نقاش فيها، بحكم التاريخ والشرعية، وبإرادة قوية لأبنائها، واعتراف دولي واسع".

"... وبفضل هذه المشاريع (الكبرى)، أصبحت جهات الصحراء فضاء مفتوحا للتنمية والاستثمار، الوطني والأجنبي." (مقتطفات من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2021).

يرتكز الدفاع عن مغربية الصحراء "على منظور متكامل، يجمع بين العمل السياسي والدبلوماسي، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية للمنطقة".

"...لقد شكلت الصحراء المغربية، عبر التاريخ، صلة وصل إنسانية وروحية وحضارية واقتصادية، بين المغرب وعمقه الإفريقي." (مقتطفات من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2022).

وشدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس، في خطابه إلى الأمة بمناسبة الذكرى الرابعة والأربعين للمسيرة الخضراء عن "عزمه جعل المغرب فاعلا أساسيا في بناء إفريقيا المستقبل"، مشيرا أن "الصحراء المغربية تشكل بوابة المغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء".

أصبحت الأقاليم الجنوبية تدريجياً، وفق الرؤية الملكية، أقطابا إفريقية لا محيد عنها. وهي مدعوة إلى الابتكار في تصميم مشاريع التنمية المحلية وتنفيذها، مع تعزيز المؤهلات التي تزخر بها. هذا وتشكل تنمية الأنشطة الزراعية والصناعية والسياحة الساحلية والثقافية والطاقات المتجددة منافذ من شأنها أن تكون أساس الجاذبية الاقتصادية لهذه الأقاليم.

وتستطيع الأقاليم الجنوبية المساهمة في نجاح مسلسلات الانتقال الاقتصادي والطاقي والرقمي في أفريقيا إذا صارت "مختبرا حيا"، أي فضاء للإبداع المشترك والابتكار المفتوح، مما سيمكن من تعزيز التطورات المبتكرة واختبار المنتجات والخدمات المبتكرة في ظروف حقيقية.

2.2. إعطاء الأولوية للتنمية اللامركزية

1.2.2. الجهوية المتقدمة في خدمة تنمية الأقاليم الجنوبية

أعطى الإصلاح الدستوري لعام 2011 مكانة بارزة للجهة. وأرسى التقسيم الترابي الجديد للمغرب (12 جهة عوض 16) أسس نموذج جهوي مغربي يقوم على "جهات متكاملة اقتصاديا وجغرافيا ومتناغمة اجتماعيا وثقافيا".

وتغطي الصحراء المغربية ثلاث جهات هي كلميم واد نون، والعيون الساقية الحمراء، والداخلة وادي الذهب. وبلغ عدد سكان [64] هذه الجهات 1.040.327 نسمة في شتنبر 2021، أي 2.86 ٪ من إجمالي سكان المغرب.

يركز النموذج الجهوي المغربي، من بين أمور أخرى، على:

- انتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر،
- إصلاح شامل لتركيبة وصلاحيات الغرفة الثانية للبرلمان من أجل تكريس التمثيلية الإقليمية للجهات،
- إحداث آليات تمويل بغية تعزيز التضامن بين الجهات: صناديق التماسك الإقليمي ونظام التسوية، ...

وتعد الأقاليم الجنوبية أول المستفيدين من نموذج الجهوية المتقدمة المذكور، والذي تنسجم أسسه تمامًا مع مخطط الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب لتسوية النزال المفتعل في الصحراء. وتجدر الإشارة هنا أن هذه الخطة تمثل شكلاً موثوقًا لتقرير المصير في الصحراء التي ينحدر منها معظم القائمين على الدول التي حكمت المغرب.

2.2.2. نموذج الأقاليم الجنوبية التنموي الجديد

ينبني هذا النموذج على "الأسس التي حددها الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب وكذلك على أهداف الميثاق الاجتماعي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وتوجد أربعة مبادئ في صميم هذا النموذج:

- التنمية البشرية الشاملة والمستدامة.
- مشاركة الفاعلين التمثيليين والسكان المحليين في جميع مراحل إعداد برامج التنمية وتنفيذها في الجهة.
- احترام وفعلية حقوق الإنسان الأساسية المكفولة للمواطنين.
- ترسيخ مكانة الدولة في دورها كمنظم وضامن لتطبيق القانون[65] .

ووفقًا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، يقوم "النموذج الجديد على رؤية ومسلسلات أكثر تشاركية وشمولية ومدعومة بحكامة مسؤولة. وستكون هذه التحولات ضرورية لإطلاق دينامية حقيقية للنمو الاقتصادي وظهور علاقات اجتماعية تعاونية تقوي التماسك والأمل".

3.2. دينامية التنمية في الصحراء برعاية الدولة المغربية

1.3.2. الإستراتيجيات التي تم تنفيذها

تعتبر الدولة المغربية منذ عام 1975 المستثمر الأول في الأقاليم الجنوبية وهي أيضا الموفر الأول لمناصب الشغل. وتستهدف الاستثمارات الممنوحة بشكل خاص القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية. ويتجاوز هذا الجهد بكثير المداخيل المتأتية من استغلال الموارد المعدنية وموارد الصيد التي تتمتع بها هذه الأقاليم.

ومنذ استرجاع الصحراء "مقابل كل درهم من مداخيل المنطقة، يستثمر المغرب في صحرائه 7 دراهم، في إطار التضامن بين الجهات وبين أبناء الوطن الواحد"[66].

بين عامي 1975 و2013، استثمر المغرب قرابة 120 مليار درهم (12 مليار دولار) في البنى التحتية (الإدارة والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء[67]، والتعليم والإسكان والصحة، ...)، وذلك بغية تحسين مستوى عيش السكان وتمكينهم من بلوغ نفس المستويات التي تشهدها الجهات الأكثر تطوراً.

وشكل عام 2013 نقطة تحول في هذا الشأن، حيث أطلق صاحب الجلالة الملك محمد السادس *النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية* لتمويل جملة من المشاريع المهيكل، وذلك بميزانية تناهز 77 مليار درهم، أي ما يفوق 7 مليارات دولار[68].

بعد ما يقرب من 7 سنوات من إطلاقه، بلغت النفقات التي تم تنفيذها 80٪ من الميزانية المخصصة[69]. وشملت الإنجازات، من بين أمور أخرى، استكمال الطريق السريع تزنيت–الداخلة، وربط الأقاليم الجنوبية بشبكة الكهرباء الوطنية، وتعزيز شبكات الاتصالات وبناء محطات الطاقة الشمسية والريحية. كما تم الانتهاء من الدراسات والإجراءات الإدارية المتعلقة بتشييد ميناء الداخلة الأطلسي، وستنطلق الأشغال فيه قريبا.

وقد أحاطت الأمم المتحدة علما بهذه التطورات في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الصحراء بتاريخ 1 أكتوبر 2021 [70] المقدم إلى مجلس الأمن.

2.3.2. نمو اقتصادي سريع

بفضل الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة المغربية، انخرطت أقاليم الجنوب في مسار نمو أسرع من ذلك الذي تسجله المدن الكبرى في المغرب.

خلال فترة 2013–2019، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للأقاليم الجنوبية ما يقرب من 6٪، متجاوزًا بكثير معدل النمو الاقتصادي الوطني (3.3٪ سنويًا). وقد مكن ذلك من رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الأقاليم إلى ما يقرب من 50.000 درهم سنويًا في المتوسط للفترة قيد الاستعراض، وهو ما يتجاوز بكثير المتوسط الوطني (30.000 درهم سنويًا). وتسجل جهة الداخلة–وادي الذهب أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب (74.395 درهمًا سنويًا)، متقدمة بنسبة 57٪ على جهة الدار البيضاء–سطات (47.322 درهمًا)، وهي للذكر القلب الاقتصادي للمملكة.

وترافق التطور الاقتصادي في الأقاليم الجنوبية خلال الفترة المذكورة بانخفاض حصة القطاع الثانوي في الثروة الجهوية من 17.7٪ إلى 16.7٪، بحيث تحرر الاقتصاد الجهوي تدريجياً من التبعية لاستغلال الموارد الطبيعية، مقابل تحسن في أنشطة قطاع الخدمات (السوقية وغير السوقية)، والتي كانت وراء أكثر من 64٪ من الثروة الجهوية[71] خلال الفترة نفسها.

حسب الجهات، ودائما خلال فترة 2013-2019، كان محرك النمو الاقتصادي الأساسي هو[72] :

- القطاع الأولي وخاصة صيد الأسماك في جهة الداخلة – وادي الذهب: 25.7٪؛
- القطاع الثانوي في جهة العيون – الساقية الحمراء: 30.9٪ من القيمة المضافة الجهوية؛
- قطاع الخدمات في جهة كلميم–واد نون: 69.9٪

وفقًا للنموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، تشهد هذه الأقاليم انتقالا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد تنافسي، مرتكز على بيئة ملائمة للاستثمار الخاص القادر على خلق الثروة ومناصب الشغل.

كان هذا الاستثمار، خلال فترة 1975-2015، يتألف بشكل أساسي من شركات صيد الأسماك والفنادق والأنشطة السياحية الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومنذ إطلاق برنامج 2016-2025، التزم العديد من فاعلي القطاع الخاص الكبار باستثمار ما مجموعه 6 مليارات درهم (600 مليون دولار) في حوالي ستين مشروعًا[73].

فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، جذبت الأقاليم الجنوبية فاعلين من زهاء ثلاثين بلدا تقريبا مع متم 2020، بما في ذلك بعض المصارف الدولية.

علاوة على ذلك، فقد أزيلت العقبات أمام الاستثمارات الأمريكية منذ اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية وبعد اعتماد الكونغرس قرار الرئيس بايدن تحديد منح مساعدات تشمل الصحراء المغربية[74]. في هذا السياق، تم إحداث منصة رقمية من أجل الترويج لهذه الاستثمارات عام 2021، في العيون، بدعم مالي من *مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط* التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية[75] .

3.3.2. تثمين الموارد الطبيعية خدمة للساكنة

أما بالنسبة للموارد المعدنية، فإن الأقاليم الجنوبية لا تمثل سوى 1.6٪ من مجموع الاحتياطي المؤكد للفوسفات في المغرب، علما أن المملكة تمتلك 70.4٪ من الاحتياطي العالمي المعروف[76].

وتتطلب التنمية المستدامة لموارد الفوسفات في موقع بوكراع، الواقع على بعد حوالي مائة كيلومتر جنوب مدينة العيون، بنى تحتية مكلفة للغاية. في هذه المنطقة ذات الظروف الجغرافية والمناخية الصعبة، تؤدي تكاليف صيانة المعدات المنجمية الباهظة إلى الرفع من تكاليف استخراج الفوسفات، حيث تكون هذه الأخيرة أعلى مرتين ونصف من تلك الخاصة بالمناجم الواقعة في شمال المغرب، مما يضر بشدة مردودية فوسبوكراع (Phosboucraa). هذا وتتم إعادة استثمار هذه المداخيل في جهود صيانة منجم بوكراع وتنميته.

وبلغت الاستثمارات التي قامت بها مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط في بوكراع، خلال الفترة الممتدة من 1976 إلى 2010، حوالي ملياري دولار. وتناهز 1.8 مليار دولار[77] في الفترة 2011-2026.

وفيما يتعلق بالموارد السمكية، فقد اعترف المنتظم الدولي، ولاسيما الإتحاد الأوروبي، بأن استغلالها يعود بالنفع على سكان الصحراء المغربية. ففي يونيو 2018، نشرت كل من المفوضية الأوروبية ودائرة العمل الخارجي في الاتحاد الأوروبي تقريرًا[78] أشارتا فيه إلى أنه: "كما هو الحال بالنسبة للزراعة، سيكون لتوسيع الامتيازات التعريفية بما يشمل هذه الواردات تأثير كبير على الاقتصاد وبالتالي على العمل في المنطقة".

وأكدت هاتان المؤسستان المنفعة الناتجة عن استغلال الثروات السمكية في مناطق الصحراء لصالح السكان المحليين، مما فتح الطريق أمام رفع حالة الجمود الناجمة عن قرار محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بتاريخ 21 دجنبر 2016، والتي قام *البوليساريو* قبل ذلك باللجوء إليها للطعن في صلاحية اتفاقيات الصيد المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى قيام *البوليساريو* بانتظام برفع دعاوي إلى السلطات القضائية الأوروبية، وهي دعاوي لا أساس لها من الناحية القانونية، حيث تسعى في واقع الأمر إلى بلوغ هدف سياسي متمثل في فرض *البوليساريو* كممثل وحيد لسكان الصحراء عبر الاجتهادات القضائية. وهكذا، بين عامي 2012 و2019، تم تقديم سبعة دعاوي أمام هذه الهيئات.

في 25 مايو 2023، قضت محكمة الاستئناف بلندن بالرفض النهائي لطلب الاستئناف الذي تقدمت به منظمة غير حكومية مؤيدة للانفصاليين حملة الصحراء الغربية (فرع المملكة المتحدة: WSCUK) ضد قرار سابق للمحكمة الإدارية يقضي برفض طلب الطعن في اتفاقية الشراكة التي تربط البلدين [وأكدت فيه] صلاحية اتفاقية الشراكة بينهما والتي تعود بالفائدة على السكان[79] منذ عام 2021.

من بين دعاوى *البوليساريو أو ممثليه* النادرة التي وجدت صدى لدى العدالة الأوروبية، تجدر الإشارة إلى قرار محكمة الاتحاد الأوروبي بتاريخ 29 شتنبر 2021، والذي يتبنى بالكامل أطروحة *المدعي في خرق واضح للقانون*. ويشكل هذا الحكم في واقع الأمر جزء من "حرب العصابات" *القضائية* التي يشنها خصوم الوحدة الترابية للمملكة، من أجل التشويش على تعاون المغرب مع شركائه وعرقلة علاقاته التجارية.

في الواقع، ليس لمحكمة العدل للاتحاد الأوروبي اختصاص في البت في الدعوى التي رفعها *البوليساريو* طالما أنها لا تتعلق بالانتهاكات التي تغطيها المعاهدة الخاصة بسير عمل الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص، المادة 263. حيث تحدد فقرتها الثانية اختصاص محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي التي تنتمي إليها الغرفة.

فيما يتعلق بقبول الدعوى، يشكل هذا الحكم سابقة خطيرة لأنه منح *البوليساريو* صفة ممثل وحيد لسكان الصحراء وطبق عليه قواعد قانونية لا تخضع لها سوى الدول القائمة الذات، وذلك باستخدام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 37/34 لسنة 1979، القرار، الذي أشار إلى *"احتلال"* الصحراء من قبل المغرب ووصف *البوليساريو* بأنه *"ممثل"*، والذي أصبح لاغيا منذ عام 1981، لدرجة أن لم يلجأ إليه أي من أعداء الوحدة الترابية منذ أربعين عاما، باستثناء الجبهة الانفصالية.

بالإضافة إلى ذلك، تطبق المحكمة على *البوليساريو* أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات المؤرخة 23 ماي 1969، وهي التي تسري من حيث المبدأ على الدول فقط، لا على الأقاليم.

من حيث الجوهر، قضى الحكم بإبطال الاتفاقية لنفس السبب الذي اعتمد عام 2015 للمطالبة بإلغاء الاتفاقات التي أبرمها المغرب ومجلس الاتحاد الأوروبي، بدعوى أن المشاورات التي أجريت لم تمكن من الحصول على موافقة السكان، دون تحديد الطرق الواجب اتباعها للحصول على موافقة صحيحة.

وبذلك، تناست المحكمة في الوقت نفسه وجود ممثلين لسكان الصحراء منتخبين ديمقراطياً، وتجاهلت مسلسل التسوية الأممي الذي لا يشير إلى الاستفتاء وأيضا التقرير المشترك الصادر عن المفوضية الأوروبية والدائرة الأوروبية للعمل الخارجي الذي يثبت أن استغلال موارد الصيد البحري في الصحراء يعود بالفائدة على السكان المحليين ويخدم مصالحهم.

وجاء تمديد الاتفاقيات المتعلقة بالزراعة والصيد البحري نتيجة عمل تعاون المغرب والمؤسسات الأوروبية المعنية جميعها. وفي هذا السياق، قدمت المملكة تنازلا هامًا من خلال السماح للمؤسسات الأوروبية بإعداد تقرير حول إدارة الموارد الطبيعية في أقاليمها الجنوبية، وهي مسألة سيادة صرفة من حيث المبدأ.

ويوضح إبطال هذه الاتفاقيات من قبل المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي التوترات الموجودة بين مؤسسة قضائية تتجاوز صلاحياتها بالحكم في نزاع لا يقع ضمن اختصاصاتها، وبين المؤسسات السياسية المكلفة بالتفاوض وإبرام اتفاقيات دولية للدفاع عن المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء في الاتحاد وخدمة هذه المصالح.

4.2. الإنسان في صميم استراتيجيات التنمية الوطنية والجهوية

1.4.2. تشبث السكان الصحراويين ببلدهم المغرب

منذ عودتها إلى رحم الوطن الأم، تشارك الأقاليم المسترجعة بنشاط في الحياة السياسية، على النحو المنصوص عليه في الدستور والقوانين والأنظمة وكذا مؤسسات المملكة. وتعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية والجهوية والجماعية والمهنية دليلا قويا على تشبث الصحراويين بمغربيتهم، وتجسيدا لحق تقرير المصير. هذا وتشهد الأقاليم الجنوبية معدلات مشاركة أعلى بكثير من بقية جهات المملكة.

على سبيل المثال، خلال انتخابات 8 شتنبر 2021 التشريعية، بينما كانت نسبة مشاركة الناخبين المسجلين في القوائم الانتخابية على المستوى الوطني 50.18٪، وفي جهة الدار البيضاء-سطات 41.04٪، وصلت نسب المشاركة في الأقاليم الجنوبية إلى المستوى التالي[80]:

- العيون – الساقية الحمراء: 66.94٪ (66.5٪ في العيون و85٪ في السمارة).
- الداخلة – وادي الذهب: 58.30٪.
- كلميم – واد نون: 63,76%.

وتمتد هذه المشاركة في الحياة السياسية إلى إدارة الشؤون العامة في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. فقد التحق العديد من الصحراويين بالوظيفة العمومية المدنية والعسكرية والسلطات المحلية (الجهات والأقاليم والجماعات) والغرف المهنية والشركات والمكاتب العمومية وشبه العمومية. ويتقلد العديد منهم مناصب عليا في وزارات مختلفة: بما في ذلك سفراء وولاة وعمال ومدراء عامون ومدراء مركزيون وإقليميون وأساتذة، ...

إلى جانب البعد السياسي، يتجلى ارتباط المواطنين من أصل صحراوي بمغربتهم على المستوى الاجتماعي وعلى مستوى الهوية. في هذا الصدد، لوحظ أن معدل الزواج بين الأقارب في المجتمع الصحراوي انخفض بين عامي 1960 و2006 من أكثر من 97٪ إلى أقل من 55٪[81]. ويدل هذا على المستوى العالي لاندماج المواطنين من أصل صحراوي مع مكونات المجتمع المغربي الأخرى.

2.4.2. تعزيز حقوق الانسان

يطبق المغرب السياسة نفسها على أراضيه كلها في مجال حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تم إحداث مؤسسات مسؤولة عن حماية حقوق الإنسان والنهوض بها على المستوى الوطني مع مراعاة خصوصيات الأقاليم الجنوبية.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية

خلفا للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المحدث عام 1990، تم إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في عام 2011 وفقًا لمبادئ باريس المتعلقة، على وجه الخصوص، بضمانات استقلالية المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها[82]. وتتمثل مهمة المجلس في إجراء[83] دراسات وإعداد تقارير سنوية ومواضيعية (تقرير تمهيدي حول مراقبة انتخابات 4 شتنبر 2015 الجماعية والجهوية، تقرير وضعية المساواة والمناصفة في المغرب، مذكرة حول الحرية النقابية في المغرب، ...). ويحظى المجلس للقيام بمهامه بدعم لجانه الجهوية[84]، والتي تقع اثنتان منها في الأقاليم الجنوبية للمغرب.

آليات أخرى: المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

تم إحداث هذه المندوبية في عام 2011، وتساهم في إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في مجال حقوق الإنسان، كما تشرف على تنسيق الإجراءات الحكومية الهادفة إلى تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، وتقوم باقتراح التدابير اللازمة لإدماجها في السياسات العامة، لا سيما في الأقاليم الصحراوية. وتتكلف المندوبية بعرض التقارير الوطنية على آليات الأمم المتحدة، وتحرص أيضا على تعزيز مشاركة المغرب في الدينامية الدولية في هذا المجال[85].

وتنكب المندوبية أيضا على تحليل التقارير الأجنبية حول هذه السياسات ومدى ملاءمة تطبيقها، وتقوم بصياغة الردود المناسبة عليها.

علاوة على ذلك، فإن المغرب طرف في العديد من المعاهدات والصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ويشارك في عمل العديد من هيئات الأمم المتحدة المسؤولة عن النهوض بها (المؤتمرات) أو الإشراف على تنفيذها (مجلس حقوق الإنسان واللجان والإجراءات الخاصة).

فيما يتعلق بالأقاليم الجنوبية، وفي إطار دعم المغرب الفعال للمسلسل الأممي، قام المغرب باستقبال العديد من المقررين والخبراء الخاصين[86]. من بين هذه الزيارات التي كرست مؤخرًا جزءًا من مهمتها للصحراء، تجدر الإشارة إلى:

- زيارة عمل المقررة الخاصة المعنية بالحق في التغذية، التي زارت المغرب من 3 إلى 11 أكتوبر 2015، بما في ذلك مدينة الداخلة[87]. وقد خلصت في تقريرها إلى أن المغرب قد شرع في عملية إرساء الديمقراطية وأحرز تقدمًا كبيرًا في الحد من الفقر [...][88]؛

- زيارة عمل مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، خوان إي مينديز، الذي قام بزيارة البلاد من 15 إلى 22 شتنبر 2012، بما في ذلك العيون [89].

وفي نهاية مهمته، لخص مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقرير السيد منديز بالتأكيد على أن المغرب آخذ في تطوير ثقافة حقوق الإنسان[90].

3.4.2. تنمية بشرية شاملة وعادلة

شهدت التنمية البشرية في الأقاليم الجنوبية تحسنا ملحوظا حسب مؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فقد انتقل هذا المؤشر من 0.384 في 1980 إلى 0.576 في 2004، ثم ناهز 0.643 في 2014، وهي درجة أعلى من المتوسط الوطني (0.628).

تتميز الأقاليم الجنوبية عن غيرها من مناطق المغرب فيما يخص الولوج الواسع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية[91] :

- بلغت نسبة الأسر الحضرية التي تقطن في مساكن حديثة 94٪ في عام 2014 مقابل 87.4٪ على الصعيد الوطني[92].

- في عام 2017، بلغت نسبة الأسر المرتبطة بشبكات الماء الصالح للشرب 89٪، مقابل 77٪ على المستوى الوطني[93].

- في عام 2017، ناهزت نسبة الأسر الحضرية المرتبطة بشبكة الصرف الصحي 94.9٪، وهو ما يعادل النسبة المسجلة على الصعيد الوطني (94.6٪)[94].

- في عام 2017، كان ما يقرب من 72٪ من سكان العالم القروي قادرين على الولوج إلى الطرق، في حين بلغ المتوسط الوطني 60.6٪ [95].

- في عام 2017، بلغت نسبة الساكنة القروية المستفيدة من مؤسسات الرعاية الصحية الأساسية 67.5٪، مقابل متوسط وطني في حدود 55.9٪[96].

بالنسبة للمؤشرات المتعلقة بالرأسمال البشري، ولا سيما التعليم، تتجاوز نسب الأقاليم الجنوبية مرة أخرى المعدل الوطني[97] .

- ارتفع معدل التمدرس الإجمالي لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و22 عامًا، من المستويات كلها مجتمعة، من 67.4٪ في عام 2004 إلى 96.5٪ في عام 2018. وقد تطور هذا المعدل، في غضون الفترة ذاتها، من 56.1٪ إلى 94.6٪ على الصعيد الوطني[98] .

- بلغ متوسط أمد التمدرس، وهو للتذكير متوسط عدد سنوات الدراسة التي يتعين على الفرد المتعلم قضاؤها في نظام التعليم والتكوين، 13.7 عامًا في عام 2017، مقابل 12 عامًا على الصعيد الوطني[99] .

وفيما يتعلق بالصحة، يمكن تقديم المستويات المسجلة في الأقاليم الجنوبية على النحو التالي:

- كان العمر المتوقع عند الولادة في المناطق الجنوبية، عام 2010، يناهز حوالي 76.5 سنة، مقابل 74.8 سنة على الصعيد الوطني[100].

- في عام 2017، بلغ معدل التغطية الصحية للسكان 71.4٪ في الأقاليم الجنوبية مقابل 53.8٪ في المغرب ككل. وتسجل الأقاليم الجنوبية أعلى معدلات الاستشارة الطبية على الصعيد الوطني (90.5٪ في 2017) مقابل 71٪ في المتوسط. بينما يتجاوز معدل وصول الساكنة القروية إلى مرافق الرعاية الصحية الأساسية (67.5٪ في عام 2017) بكثير المعدل الوطني (55.5٪)[101].

- استفاد ما يقرب من 96.8٪ من النساء، في عام 2017، من الاستشارة السابقة للولادة أثناء الحمل مقارنة بـ 86.5٪ في المغرب بأسره. وفي العام نفسه، أنجبت 96.2٪ من النساء في بيئة خاضعة للإشراف مقابل 87.6٪ على الصعيد الوطني [102].

وتوضح هذه المؤشرات كلها تعزيز الرأسمال البشري وتبرز أن الأقاليم الجنوبية تعيش دينامية من شأنها أن تضعها في نهاية المطاف على رأس المناطق الأكثر تقدمًا في المغرب من حيث النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

3. الوضعية في مخيمات تندوف تحت نير البوليساريو وتحت مسؤولية الجزائر في الواقع

1.3. تندوف: جيب خارج عن القانون فوق التراب الجزائري

تشكل مخيمات تندوف والمناطق المتاخمة لها والمحيطة بها، بما يصل أحيانا إلى الحدود مع موريتانيا، منطقة خارجة عن القانون.

في حين أن مخيمات تندوف نفسها عبارة عن 5 مخيمات أقيمت انطلاقا من 1975-1976 في منطقة صحراوية قاحلة جنوب غرب الجزائر بالقرب من مدينة تندوف. هذا ولا يُعرف عدد سكان هذه المخيمات بشكل دقيق، لأن منظمة الأمم المتحدة لم تتمكن قط من القيام بإحصائهم بسبب رفض الجزائر.

وأسفر هذا الأمر عن تضارب التقديرات بهذا الخصوص. وبالتالي، على الرغم من تقدير عدد سكان المخيمات على أساس البيانات الصادرة عن *البوليساريو* في حدود 173.600 نسمة[103] اعتبارًا من 31 دجنبر 2017، 75٪ منهم في وضعية هشاشة[104]، تقدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين عدد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة بـ 90.000 نسمة[105].

كما تأوي هذه المخيمات أيضًا جانحين فارين أو صحراويين جزائريين ومواطنين منحدرين من جنوب الصحراء، يختلف عددهم وفقًا للظروف. حيث يتم جلبهم إلى المخيمات لزيادة عدد السكان بغرض الحصول على مساعدات إنسانية أو لخدمة أهداف الجزائر السياسية ضد المغرب.

ويقيم أشخاص آخرون في الخارج، لكنهم يحتفظون بـ "منازلهم" في المخيمات ولا يأتون إليها إلا في أوقات معينة. ومن بين هؤلاء، على وجه الخصوص، أطر وممثلو *البوليساريو*.

لا تزال الغالبية العظمى من سكان مخيمات تندوف رهينة بالمساعدات الإنسانية الدولية وتعيش في ظروف صعبة للغاية، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع نوعية حياة الصحراويين المغاربة في الأقاليم الجنوبية للمغرب.

الداخلة عام 2021

تندوف عام 2021

1.1.3. إغلاق المخيمات لعزل سكانها

تم اللجوء إلى شتى الإجراءات لعزل سكان مخيمات تندوف ومنعهم من التنقل بحرية أو الفرار:

- يتعلق الأمر بمنطقة عسكرية والمخيمات محاطة بقوات الجيش الجزائري، "الحزام الثاني". قبل ذلك، يوجد طوق أمني أول مشكل من حواجز تحرسها عناصر من *البوليساريو* خاضعة للمخابرات الجزائرية.
- المخيمات مشتتة، على بعد كيلومترات قليلة من بعضها البعض، لكي يكون الاتصال بين سكانها صعبًا.
- يستلزم التنقل بين المخيمات الحصول على ترخيص خاص من *البوليساريو*، مما يؤدي إلى التعسف وسوء المعاملة والفساد وشتى أنواع الضغوط، بما في ذلك الاعتداء الجنسي.
- يستحيل عمليا السفر خارج المخيمات للذهاب إلى موريتانيا أو إلى مناطق ومدن جزائرية أخرى بدون إذن جزائري.
- في عام 2014، قام *البوليساريو* بوضع حد لبرنامج تبادل الزيارات العائلية بين سكان المخيمات وسكان الأقاليم المغربية المسترجعة، والذي كانت تنظمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في إطار "برنامج تدابير بناء الثقة"[106]. حيث يخشى *البوليساريو* أن يقف سكان المخيمات بأعينهم على الظروف المعيشية الكريمة والتقدم المحرز في الأقاليم الجنوبية المغربية، فيتمردوا عليه بسبب ذلك.

2.1.3. تأجيل مسألة الحقوق والديمقراطية إلى أجل غير مسمى

أكد محمد عبد العزيز، الأمين العام السابق للحركة الانفصالية، في خطابه في المؤتمر الثاني عشر *للبوليساريو* عام 2007، أنه سيتم تأجيل النظر في مسألة الديمقراطية ما لم يتم استكمال "تحرير" الصحراء.

لم يتم اعتماد اقتراح تحديد ولاية الأمين العام في ولايتين[107]. وكان "يعاد انتخاب" محمد عبد العزيز، على نحو غير مفاجئ، كل ثلاث سنوات وفي كل مؤتمر. وخلال المؤتمر الرابع عشر، شهر دجنبر 2015، تم اعتماد الاقتراح أخيرًا ...فقط للتظاهر بالديمقراطية. وأعيد انتخاب محمد عبد العزيز، المرشح الوحيد لخلافة نفسه[108] على الرغم من أن حالته الصحية المقلقة كانت معروفة لدى الجميع. ثم توفي بسبب السرطان[109] في 31 ماي 2016.

أعادت الجزائر إبراهيم غالي من إسبانيا حيث كان يواجه خطر المثول أمام العدالة بسبب جرائم مختلفة (اغتصاب وتعذيب وحتى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية)، وفرضته على رأس *البوليساريو* و*الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية المزعومة* .ولم يتغير أي شيء. حيث يمارس الجنرالات الجزائريون مع *البوليساريو* لعبة المرايا.

3.1.3. إنكار حقوق الطفل والمرأة

لا يزال سكان مخيمات تندوف يعيشون في منطقة ينعدم فيها القانون، حيث "يحكمهم" عناصر *البوليساريو* بأوامر من إدارتي المخابرات والأمن الجزائريين، ويخضعونهم لأعمال خطيرة يحظرها القانون الدولي مع الإفلات من العقاب. ويكفي مثالان، من بين أمثلة أخرى، لتوضيح هذه الحقيقة.

4.1.3. استمرار العبودية

اكتشف صحفيان أستراليان، صدفة، حالة من حالات العبودية في مخيمات تندوف. وقد أنتجا بشأن ذلك شريطا وثائقيا في عام 2009 تحت عنوان *Stolen* على الرغم من ضغوط *البوليساريو*[110].

كما سبق لمنظمة هيومن رايتس ووتش أن طالبت المنظمة الانفصالية في 2008 بوضع حد لهذه الممارسة التي يعاني منها أصحاب البشرة السوداء[111].

ولا تملك هذه المنظمة غير الحكومية الوسائل الضرورية للوقوف على كل خروقات *البوليساريو* التي تنجح في إخفاء بعض الحقائق مثل "ممارسات استعبادية" أخرى، ولاسيما خضوع أشخاص لخدمة "سيدهم" طوال حياتهم، وذلك بتكليفهم بمهام محددة مهينة، واعتبارهم جزءً من "الممتلكات". حيث لا يستطيع أحد اتخاذ قرار تحريرهم غير "سيدهم".

5.1.3. الرفض القاطع لأي معارضة وقمعها

تطبق جبهة *البوليساريو* السياسة التي كانت تنهجها الجزائر خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال (1962-1980)، أي سياسة الحزب الواحد، إذ يتم قمع المظاهرات السلمية كلها. وقد عبر سكان المخيمات عدة مرات عن استيائهم وغضبهم من خلال الخروج في احتجاجات، إما بسبب السياسة العامة لهذه الحركة الانفصالية المسلحة أو الفساد المنتشر في أوساطها، أو بعض إجراءاتها التمييزية القائمة على اعتبارات قبلية[112]، مثل السجن التعسفي والتعذيب والاختفاء والتصفية في حق المعارضين، ولاسيما في أماكن الاحتجاز[113] .

6.1.3. الاستيلاء على المساعدات الإنسانية وتحويل مسارها

انطلاقًا من الافتراض الخاطئ بأن جميع سكان مخيمات تندوف هم لاجئون، على الرغم من غياب أي إحصاء، تقدم كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الأوروبي[114] وبعض الدول والمنظمات غير الحكومية، بانتظام، مساعدات إنسانية كبيرة، تزداد كلما وقعت أحداث استثنائية مثل فيضانات[115] عامي 2006 و2015.

وتصل مساعداتهم إلى عشرات الملايين من اليوروهات أو الدولارات. غير أن جزءا كبيرا من هذه المساعدات يتم الاستحواذ عليها من قبل السلطات الجزائرية وتلك التابعة لجبهة البوليساريو بمجرد وصولها إلى ميناء وهران، ثم تحويلها إلى أسواق مختلفة.

كشفت رئيسة منظمة تعليم الأطفال الدولية (نانسي هوف) أنها لاحظت اختفاء حصة المساعدات التي كانت مسؤولة[116] عنها بين 2000 و2007...

من جانبه، سلط تقرير المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال، الذي نُشر في عام 2015، الضوء على عدة عمليات اختلاس واسعة للمساعدات الإنسانية التي يمنحها الاتحاد الأوروبي *للبوليساريو*[117].

7.1.3. انتهاكات حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا

تم الإبلاغ عن هذه الانتهاكات التي تحدث في مخيمات تندوف والتنديد بها في مناسبات عديدة من قبل جهات دولية مختلفة:

- في تقرير صادر عام 2018 حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الجزائر، أعربت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن "قلقها إزاء التفويض الفعلي *[من الجزائر]* لسلطاتها، بما في ذلك السلطات القضائية، إلى جبهة *البوليساريو* وأكدت أن مثل هذا الموقف يتعارض مع التزامات الدولة الطرف باحترام وضمان الحقوق المعترف بها في العهد لجميع الأفراد الموجودين في أراضيها. ويساور اللجنة القلق إزاء الادعاءات التي تفيد بأن ضحايا انتهاكات أحكام العهد في مخيمات تندوف لا تتاح لهم سبل انتصاف فعال أمام محاكم الدولة الطرف (المادة 2)[118].

- في عام 2008، ذكرت هيومن رايتس ووتش في تقريرها[119] :"إن أحد الجوانب المقلقة لحالة حقوق الإنسان في مخيمات تندوف هو عزلة السكان وعدم وجود مراقبة ميدانية منتظمة لحقوق الإنسان". وأضاف التقرير أن "الجزائر تخلت فعلياً عن مسؤوليتها عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جبهة *البوليساريو* فوق التراب الجزائري. وهذا أمر غير مقبول ويجب على المجتمع الدولي أن يحمل الحكومة الجزائرية، جنبًا إلى جنب مع *البوليساريو*، المسؤولية عن جميع انتهاكات *البوليساريو* المرتكبة في الجزائر".

بالإضافة إلى ذلك، تسلط تقارير أمين عام الأمم المتحدة المتتالية الضوء على الصعوبات التي تواجهها الوكالات الإنسانية في تلبية احتياجات سكان هذه المخيمات، بسبب الصعوبات المالية[120]، التي تزايدت بسبب أزمة[121] فيروس كوفيد -19. هذا وتتفاقم هذه الصعوبات بسبب استيلاء *البوليساريو* على المساعدات الإنسانية الدولية وتحويل مسارها مثلما لاحظت المنظمات الدولية[122].

2.3. الانقسامات داخل جبهة البوليساريو: خرافة التمثيلية

على المستوى السياسي، تتناقض تمثيلية الصحراويين التي تدعيها جبهة *البوليساريو* مع البيانات والمعطيات الملموسة، بحيث لا تمثل هذه الميليشيا سوى جزء من سكان المخيمات، وهو جزء يجهل عدده بدقة ولا يشكل في كل الأحوال سوى أقلية قليلة من الشعب الصحراوي. وكما ذكرنا ذلك آنفا، اختارت الغالبية العظمى من هؤلاء الأشخاص العيش بكرامة في الأقاليم الجنوبية للمغرب، والمشاركة في الانتخابات كلها وتقلد مناصب المسؤولية على المستويات الوطني والجهوي والإقليمي والجماعي والمهني، ويتعبرون ناطقا حقيقيا باسمهم.

كما أضحت تمثيلية *البوليساريو المزيفة* موضوع مساءلة وشكوك داخل صفوفه نفسها. وتواجه الجبهة انتقادات متزايدة في المخيمات حيث يطالب جيل جديد بإصلاحات ديمقراطية وبمشاركة سياسية أكبر للمعارضة[123].

هكذا، اختار أحد مؤسسي *البوليساريو* الانشقاق في عام 2004 مع فصيله خط الشهيد، على اعتبار أن الجبهة لا تملك الإرادة لتسوية النزاع في الصحراء لأنها تستفيد من الوضع الراهن ولأنها تذعن لإرادة الجزائر. وأضحى هذا الفصيل الآن يدعم المبادرة المغربية للحكم الذاتي الموسع في الصحراء.

في مارس 2011، سلطت مظاهرات "الشباب الثوري" الضوء على ظهور مجموعة من الشباب العازمين على تحدي شرعية الحرس القديم[124]، وعلى مواجهة القمع وغموض عمليات صنع القرار في مخيمات تندوف.

3.3. البوليساريو: عامل لزعزعة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء

تشير عدة مؤشرات متقاربة إلى أن جبهة *البوليساريو* أعادت توجيه أعمالها وانتقلت من الدفاع المفترض عن حقوق الشعب الصحراوي نحو نشاط ميليشيا مرتزقة وقوة لزعزعة الاستقرار في منطقة الساحل والصحراء. في عام 2011، اتُّهم بعض أعضاء الجبهة بالقتال إلى جانب قوات معمر القذافي ضد المتمردين خلال الصراع الليبي[125].

علاوة على هذا، كان سيتعذر إنشاء فرع تابع لداعش في منطقة الساحل والصحراء لولا مساهمة جبهة *البوليساريو*، إذ ينحدر مؤسس الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى عدنان أبو الوليد الصحراوي من صفوف الجبهة. بالإضافة إلى ذلك، تزيد الروابط بين تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة *البوليساريو* من إمكانية حدوث تقاطع بين الجماعات المحلية والجماعات الأجنبية الكبيرة، مثل العلاقات التي تجمع حزب الله *بالبوليساريو* منذ فترة طويلة.

والأدهى من ذلك هو إعراب أحد كبار قادة جبهة *البوليساريو*، في تصريح لصحيفة لوموند الفرنسية بتاريخ 23 يناير 2023، عن رغبة هذه الميليشيا في مهاجمة السكان المدنيين.. حيث قال: "يجب ألا نهاجم الجدار فحسب، بل يجب أن نهاجم البنى التحتية الاقتصادية للمغرب لمنعه من الاستفادة من مواردنا. وينبغي على الصحراويين في الأراضي المحتلة المشاركة في الصراع. وربما نحتاج إلى التفكير في الاعتماد على الانتحاريين"[126].

4. الجزائر: طرف رئيسي في نزاع الصحراء

1.4. استغلال الجزائر لهذا النزاع

ركزت الجزائر بقوة في سياستها الخارجية بعد الاستقلال على القضايا الإقليمية، بغية تعزيز سيادتها على الأراضي ذات الحدود الموروثة عن الاستعمار. في هذا السياق، قدمت الجزائر دعمًا نشطًا للعديد من الحركات الانفصالية الأفريقية والأوروبية، بما في ذلك، على وجه الخصوص، حركة تقرير المصير واستقلال جزر *الكناري* أو الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تلك التي كان يقودها إيليش راميريز سانشيز، المعروف بلقب كارلوس، والتي ارتكبت العديد من الهجمات الانتحارية في البلدان الأوروبية.

علاوة على هذه الرغبة في إضفاء الشرعية على الجماعات الانفصالية المسلحة الشبيهة بجبهة التحرير الوطني، في نسخة 1962 بعد الاستيلاء عليها بالقوة، أضيفت مصلحة استراتيجية أخرى، وهي زعزعة استقرار المغرب وإذكاء نار صراع إقليمي مفتعل من شأنه أن يمنع المملكة من المطالبة بحقوقها على بعض الأراضي التي ضمتها فرنسا وتنازلت عنها للجزائر المستقلة وذلك خدمة لرغبة الحكام الجزائريين في الهيمنة على المنطقة.

قبل أن يستعيد المغرب سيادته على "الصحراء الغربية" عام 1975، لم يكن للجزائر موقف واضح بشأن تقرير مصير "الشعب الصحراوي". إلا أنه في أعقاب المسيرة الخضراء، تطور هذا الموقف إلى دعم غير مشروط لجبهة *البوليساريو*. إن "*الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية*" المزعومة، التي أعلن عن تأسيسها في 27 فبراير 1976 في منطقة بئر لحلو غير المأهولة، هي في الواقع مجرد كيان وهمي، خال من أي عنصر مكون حقيقي وفعلي للدولة. وإليكم فيما يلي الدليل على ذلك:

- 163 دولة، أي 85٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لا تعترف بهذا الكيان[127]. وقد تم قبول عضويته في منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1984 بتحريض من زعماء سياسيين تابعين للحكام الجزائريين في ذلك الوقت، وذلك في انتهاك سافر لميثاق هذه المنظمة.

- أنشأت الجزائر مشروع *الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية* باعتباره "مشروعًا تجريبيا" يهدف إلى زعزعة استقرار المغرب والحصول بحكم الواقع على ممر نحو المحيط الأطلسي، وهو أمر عجزت عليه القوة الاستعمارية فرنسا نفسها، ناهيك عن فرض الهيمنة الجزائرية في المنطقة برمتها. ويعتزم حكام الجزائر جعل *الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية* وجبهة *البوليساريو* امتدادًا لنموذجهم القائم على العنف. وبما أن التهديدات التي وجهها بومدين مباشرة إلى الرئيسين التونسي بورقيبة والموريتاني ولد داده، من أجل حشدهما معه ضد المغرب في الستينيات، لم تعط ثمارها ولم تنجح في مساعيها، أصبحت *الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية* وجبهة *البوليساريو* أداة ضغط وتهديد غير مباشر.

- ليست بئر لحلو عاصمة هذا الكيان الوهمي، بل الرابوني، القريبة جدا من تندوف (الجزائر)، حيث يتولى "الوزراء" و"البرلمانيون" و"الموظفون" المدنيون والعسكريون عملهم ويحصلون على رواتبهم من الحكومة الجزائرية، بل ويحصل بعضهم عليها مباشرة من المخابرات العسكرية. وفي الرابوني توجد معسكرات الاعتقال والسجون التابعة *للجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية* المزعومة، بما في ذلك سجن الرشيد السيء الذكر، حيث يعذب السجناء ويُعدم بعضهم دون محاكمات.

- تنازلت الجزائر بحكم الواقع عن جزء من الأراضي الجزائرية في منطقة تندوف لصالح *البوليساريو*، حيث تسير الجبهة شؤون هذه الأراضي تحت إشراف الجيش الجزائري ومراقبته. وتسعى الجزائر من خلال هذا الأمر إلى التنصل من مسؤوليتها عن الانتهاكات التي ترتكبها الجبهة الانفصالية بجميع أنواعها (القمع وتهجير الأطفال بحجة الدراسة واختلاس المساعدات الإنسانية الدولية،...). وبما أنه لا توجد أي وثيقة مكتوبة ومسجلة لدى الأمم المتحدة بشأن هذا التنازل، تظل الجزائر مسؤولة بشكل كامل ومشترك مع *البوليساريو* عن الانتهاكات المذكورة في المخيمات. وإذا نجحت الإجراءات القانونية المرفوعة ضد قادة *البوليساريو* بتهمة التعذيب وجرائم أخرى، فيمكن أيضا تحميل الجزائر كامل المسؤولية.

- كان الهدف من إنشاء "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" دائمًا هو وجود دولة تابعة، قائمة على العنف، تعمل على توسيع الأراضي بشكل غير مباشر وبسط "قوة" الجزائر، على حساب المغرب، من أجل إضعافه ولا سيما عبر فصله عن جذوره الأفريقية. هذا عموما هو النموذج الذي كان الحكام الجزائريون يريدون بناءه في "الصحراء الغربية".

2.4. تعنت الجزائر وإصرارها على استمرار النزاع في الصحراء على حساب التنمية المغاربية

بالإضافة إلى كونها قاعدة عمليات ومقر للأنشطة من جميع الأنواع لجبهة *البوليساريو* ودعمها مالياً ولوجستياً على المستوى العسكري والدبلوماسي والإعلامي (الدعاية الشاملة)، فإن التدخل الجزائري في قضية الصحراء يصل إلى حد المشاركة المباشرة، كما يتضح من الأفعال التالية:

- التصريحات الرسمية للقادة الجزائريين الرافضين للمبادرات الأممية والمغربية المتعلقة بحل النزاع والتي تسبق في كثير من الأحيان تصريحات *البوليساريو*.

- في كواليس منظمة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية والإقليمية، بما في ذلك أثناء محادثات السلام، كان المسؤولون الجزائريون الحاضرين بصفة "مراقبين"، هم الذين يعطون التعليمات لممثلي *البوليساريو*، وكانوا يحررون ملاحظاتهم ومداخلاتهم و"مقترحاتهم".

- وينطلق الشيء نفسه خلال المناقشات المتعلقة بتدابير بناء الثقة التي كانت تشرف عليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

- يتميز موقف معظم المسؤولين الجزائريين الكبار بعدم الثبات، فلا تحركهم انشغالات الشعب الجزائري وحاجياته ومصالحه، ولا هَم توحيد المنطقة المغاربية. لقد أدلى رؤساء وجنرالات جزائريون سابقون بتصريحات يعترفون فيها بسيادة المغرب على الصحراء، قبل أن يتراجعوا عنها تحت ضغط جنرالات آخرين.

ومع ذلك، لا يسود الاتفاق بين حكام الجزائر بشأن الدعم المقدم لميليشيا *البوليساريو*. هكذا أعلن الرئيس الأسبق بن بلة خلال لقاء صحفي مشترك مع حسين آيت أحمد، زعيم الثورة الجزائرية، في لندن في 16 دجنبر 1985 أن "الصحراء الغربية" مغربية[128].

كما قام الجنرال خالد نزار، وزير الدفاع الجزائري السابق، بالشيء نفسه، واعترف أن اغتيال الرئيس محمد بوضياف على يد إدارة المخابرات والأمن القوية كان نتيجة لدعمه الثابت لمغربية "الصحراء الغربية"، وبالتالي رفضه التام لجبهة *البوليساريو*[129]. حيث تم اغتيال الرئيس بوضياف على يد من أعادوه للجزائر[130].

ونذكر في هذا الصدد أيضًا تصريحات عمار السعداني، رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري السابق وأمين عام جبهة التحرير الوطني السابق، الذي أكد أن الصحراء تاريخيًا مغربية وليس غير ذلك وأن القادة الجزائريين دفعوا إلى جبهة *البوليساريو* مبالغ طائلة بدلا من تنمية بلادهم[131].

3.4. رفض الجزائر المنتظم لمبادرات اليد الممدودة المغربية

لطالما كان موقف المغرب من الجزائر وتعامله معها إيجابيا. فبعد الاحتلال الفرنسي لهذا البلد عام 1830، تسبب الدعم المغربي للمقاومة الجزائرية في حدوث معركة إيسلي سنة 1844 وهزيمة المغرب، مما أدى إلى فرض معاهدة للا مغنية على المملكة شهر مارس 1845، وقد كانت منطلق المشروع الاستعماري الفرنسي الطموح في المغرب.

خلال حرب الجزائر (1954-1962)، أدى دعم المقاومة الجزائرية وتسليحها إلى تدهور العلاقات بين المغرب وفرنسا. ورغم دعوات فرنسا المتكررة، رفض المغرب فتح المفاوضات من أجل تسوية قضية الحدود الجزائرية المغربية[132]. حيث صرح صاحب الجلالة المغفور له الملك محمد الخامس أن "... التفاوض مع الحكومة الفرنسية حول استرجاع أراضيه المقتطعة، يعد طعنة في ظهر إخواننا الجزائريين الذين يحاربون من أجل الاستقلال، وأفضل أن ننتظر حصول الجزائر على استقلالها لكي نعالج المشكل ونحله مع حكومتها".

على الرغم من اعتراف حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة بالطريقة التعسفية التي اعتمدت عليها فرنسا في رسم الحدود بين المغرب والجزائر، إلا أن هذه الأخيرة رفضت منذ استقلالها عام 1962 الدخول في مفاوضات بهذا الشأن تحت ذريعة احترام "مبدأ" عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

ووجب انتظار عام 1972، أي بعد مرور أحد عشر سنة على جلوس صاحب الجلالة المرحوم الملك الحسن الثاني على عرش أسلافه الميامين، لإبرام اتفاق ترسيم الحدود بين المغرب والجزائر مقابل الاستغلال المشترك للموارد المعدنية المهمة لحقل غار جبيلات[133]، وذلك في إطار جهود بناء المغرب العربي الكبير الذي لم ير النور بعد حتى وقتنا الحالي.

في عدة مناسبات، أعرب جلالة الملك محمد السادس عن رغبته في العمل مع الجزائر من أجل علاقات أفضل وبناء مغاربي.

حيث أعرب جلالته سنة 2018 عن "التزامنا بالعمل، يدا في يد، مع إخواننا في الجزائر، في إطار الاحترام الكامل لمؤسساتها الوطنية. واعتبارا لما نكنه للجزائر، قيادة وشعبا، من مشاعر المودة والتقدير، فإننا في المغرب لن ندخر أي جهد، من أجل إرساء علاقاتنا الثنائية على أسس متينة، من الثقة والتضامن وحسن الجوار، عملا بقول جدنا صلى الله عليه وسلم: "ما زال جبريل يوصيني بالجار، حتى ظننت أنه سيورثه".[134]"

وقد جدد صاحب الجلالة الملك محمد السادس التأكيد على اليد الممدودة إلى الجزائر في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2022، وذلك رغم قطع العلاقات مع المغرب من جانب واحد، وهو القرار الذي أعلن شهر شتنبر 2021.

خاتمة

إن النزاع حول الصحراء المغربية نزاع مفتعل وناجم عن إرادة القوى الاستعمارية إضعاف الإمبراطورية الشريفة التي كانت تشكل، خلال القرون الماضية، قوة سياسية وعسكرية كبيرة تهدد هيمنتها على حوض البحر الأبيض المتوسط. وأعقب ذلك تفكيك منهجي لأراضي الإمبراطورية الشريفة ومحاولات عديدة لتقسيمها، وكان فصل أراضي الصحراء المغربية عن المغرب أحد الأمثلة على هذا الأمر فقط.

بعد رحيل القوى الاستعمارية، لم يتوقف المغرب عن المطالبة باستعادة سيادته على صحرائه. والتزاما من المملكة الراسخ بالشرعية الدولية، وإيمانا منها بمشروعية قضيتها وصحة حججها، فقد اتخذت مبادرات متعددة على المستوى الدولي، بما في ذلك عرض القضية على محكمة العدل الدولية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفيما بعد اقتراح إجراء استفتاء. وعندما ثبت أن تنظيم هذا الاستفتاء غير قابل للتحقيق، التزم المغرب بالتوصل إلى حل سياسي نهائي من خلال المبادرة المغربية للحكم الذاتي الموسع في الصحراء.

في الوقت نفسه، وضع المغرب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة المستعادة، والتي أصبحت الآن جزءا من الأقاليم الجنوبية، على رأس أولوياته، وركز استثماراته الأكثر أهمية على المشاريع الهيكلية. وبذلك يهدف المغرب إلى جعل هذه المنطقة، ذات الموقع الاستراتيجي الجيد، بوابة لأفريقيا جنوب الصحراء ومحورا بين إفريقيا وأوروبا وأمريكا.

وقد أشاد المجتمع الدولي بجهود المغرب، سواء من خلال الاعتراف بالإجماع بجدية مبادرة الحكم الذاتي، على اعتبارها الحل الوحيد ذي المصداقية لتسوية هذا النزاع المفتعل، أو من خلال الاعترافات المتعددة بمغربية الصحراء، كما يشهد على ذلك اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في دجنبر 2020، وافتتاح تمثيليات قنصلية في كل من العيون والداخلة وكذا سحب الاعتراف بـ *الجمهورية العربية الصحراوية الديموقراطية*، حيث أضحت مزاعمها الكاذبة وادعاءاتها وقدرتها على زعزعة الاستقرار مكشوفة وواضحة للعيان.

وبالإضافة إلى المساس بالوحدة الترابية للمغرب، فإن الصراع حول الصحراء يسمم العلاقات بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الشعبية ويضاعف العقبات على طريق البناء المغاربي الشاق، على وجه الخصوص، من خلال ممارسة الضغط على موريتانيا وتونس. كما يؤثر سلبًا على العلاقات بين البلدين مع العديد من الدول الأفريقية والأوروبية ودول أخرى، وكذلك مع المنظمات العالمية وداخلها مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي أو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ويؤثر الصراع أيضًا على جهود التنمية في المغرب والجزائر، مما يجر الجارتين إلى سباق تسلح مكلف للغاية وإلى تحالفات ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها على المدى المتوسط والطويل. وعلى المدى القصير، يعرض هذا الصراع المصطنع للخطر مستقبل منطقة الساحل والصحراء بأكملها.

كان ويظل من الأفضل للحكام الجزائريين الرد بإيجابية على اليد الممدودة لجلالة الملك محمد السادس، خاصة وأن استعادة سيادة المغرب على صحرائه لم يكن المقصود منه إضعاف مصالح الجزائر أو الإضرار بها بأي شكل من الأشكال.

وتهدف استعادة هذه السيادة ببساطة إلى السماح للمملكة المغربية بمواصلة مسارها التنموي، الأمر الذي من شأنه أن يفيد الجزائر ودول المغرب العربي الأخرى وكذلك غرب إفريقيا بأكملها.

إن دعم ميليشيا مسلحة، ذات صلات مثبتة مع الجماعات الإجرامية والإرهابية في منطقة الساحل، من شأنه أن ينذر بزيادة عدم الاستقرار في هذه المنطقة وتعزيز الحركات المسلحة، مما يعرض للخطر استقرار المغرب العربي وإفريقيا وحتى أوروبا.

التسلسل الزمني للأحداث

1476-1524 و1860 : احتلال سيدي إفني.

1497 : احتلال مليلية.

1508-1522 و1564 : احتلال جزيرة باديس.

1580 : احتلال سبتة.

1673 : احتلال جزر الحسيمة.

1844 : احتلال الجزر الجعفرية.

1844 : معركة إيسلي.

1845 : معاهدة للا مغنية.

9 دجنبر 1856 : معاهدة بين المملكة الشريفة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا.

1859-1860 : الحرب الإسبانية المغربية.

15 مارس 1860 : اتفاقية الهدنة بين إسبانيا و"إمبراطورية المغرب".

1880 : مؤتمر مدريد.

1883 : المؤتمر الإسباني للجغرافيا الاستعمارية والتجارية.

1884 : احتلال الداخلة.

1884-1885 : مؤتمر برلين.

1886 : مفاوضات بين إسبانيا وفرنسا من أجل تحديد مناطق نفوذ كل منهما في غرب إفريقيا، بما في ذلك الصحراء المغربية.

1898-1902 : تأسيس مدينة السمارة على يد ماء العينين (1838-1960) بمساعدة السلطان.

1894 : وفاة مولاي الحسن الأول.

27 يونيو 1900 : الاتفاقية الفرنسية الإسبانية، المعروفة باسم معاهدة باريس، بشأن تحديد الحدود الجنوبية والشرقية لمنطقة ريو دي أورو (وادي الذهب).

3 أكتوبر 1904 : اتفاقية باريس بشأن الحدود الشمالية التي تشمل الساقية الحمراء والمنطقة الممتدة من طرفاية حتى وادي درعة.

1934 : احتلال مدينة السمارة.

27 نوفمبر 1912 : اتفاقية مدريد التي تؤكد الحدود المقررة في اتفاقيات 1900 و1904 وترسيم حدود جيب إفني.

1920 : اتفاقية تكميلية لتحديد مناطق النفوذ الاسباني والفرنسي تحدد الحد الشمالي لـ "الصحراء الغربية" عند خط عرض 27 ° 50.

1938 : وصول الجيش الإسباني إلى العيون.

1956 : نهاية الحمايتين الإسبانية والفرنسية (إعلان الاستقلال) في المناطق الواقعة شمال إقليمي الساقية الحمراء ووادي الذهب الصحراويين، باستثناء طرفاية وسيدي إفني.

12 يناير 1958 : تغيير تسمية الصحراء المغربية "الأطلسية" التي تحتلها إسبانيا إلى "الصحراء الإسبانية".

15 أبريل 1958 : استرجاع طرفاية.

25 فبراير 1958 : خطاب جلالة المغفور له الملك محمد الخامس، بحضور ممثلي قبائل الصحراء المغربية، حيث أكد "أننا سنواصل العمل بكل ما في وسعنا لاسترجاع صحرائنا وكل ما هو ثابت لمملكتنا بحكم التاريخ ورغبات السكان".

1960 : تصريح السفير الإسباني لدى الأمم المتحدة : "قررت الحكومة الإسبانية أن تحيل على الأمين العام المعلومات المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقًا للفصل الحادي عشر من الميثاق'.'

1963 : إدراج "الصحراء الإسبانية" في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

1964-1965 : تجديد المملكة التأكيد خلال مناقشة تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالية تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن إسبانيا مطالبة بالتفاوض مع المغرب بشأن إرجاع "الصحراء الاسبانية".

16 دجنبر 1965 : قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتماد القرار2072 (XX) تحت عنوان "قضية إفني والصحراء الإسبانية"، حيث حثت بموجبه حكومة إسبانيا، بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، على اتخاذ التدابير اللازمة على الفور لتحرير أراضي إفني والصحراء الإسبانية من السيطرة الاستعمارية والشروع في مفاوضات لهذه الغاية حول المشاكل المتعلقة بالسيادة التي تفرضها هاتان المنطقتان".

30 يونيو 1969 : إرجاع سيدي إفني للمغرب.

1974 : إعلان مدريد بشأن "الصحراء الغربية" المعروف أيضًا باسم اتفاقيات مدريد.

16 أكتوبر 1975 : صدور رأي محكمة العدل الدولية الاستشاري حول قضية الصحراء الغربية.

6 نونبر 1975 : المسيرة الخضراء

14 غشت 1979 : استرجاع وادي الذهب، مرحلة جديدة في السعي لتحقيق استقلال المملكة وضمان وحدتها الترابية.

قائمة المراجع

[1] ف.ف. بارسون The orogins of the Moroccan Questions، لندن دوكووت، 1976، ص.7.

[2] Ley 40/1975 de 19 de noviembre sobre la declonizacion del Sahara

[3] General Treaty Between Her Majesty and the Sultan of Morocco, Signed, in the English and Arabic Languages, at Tangier, December 9, 1856. article 1: "There shall be perpetual peace and friendship between Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, her heirs and successors, and His Sherifian Majesty the Sultan of Morocco and Fez, and between their respective dominions and subjects."

[4] Tratado de paz entre Espana y Marruecos، المبرمة في تطوان، 15 مارس 1860، المادة 1: "Habrá perpetua paz y buena amistad entre S. M. la reina de las Españas y S. M. el rey de Marruecos, y entre sus respectivos subditos. "

[5] انظر على سبيل المثال: Acuerdo entre España y Francia relativo al límite de las dos española y francesa en Marruecos المبرم في مدريد، بتاريخ 25 يوليوز 1925

[6] Tratado de paz entre España y Marruecos، 1860

[7] Convenio reglamentando el ejercicio del derecho de proteccion en Marruecos، المبرمة في مدريد في 3 يوليوز 1880، بين الممثلين المعنيين لإمبراطور ألمانيا–ملك بروسيا وإمبراطور النمسا–ملك المجر وملك بلجيكا، وملك الدنمارك وملك إسبانيا ورئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الجمهورية الفرنسية وملكة المملكة المتحدة وبريطانيا العظمى وأيرلندا وملك إيطاليا وسلطان المغرب وملك هولندا وملك البرتغال وملك السويد والنرويج.

[8] ديباجة الاتفاقية المذكورة أعلاه، الفقرة 2: "Habiendo reconocido la necesidad de establecer sobre bases fijas y uniformes el ejercicio del derecho de protección en Marruecos, y de arreglar ciertas cuestiones que tienen relación con él (…).".

[9] المادة 11 من الاتفاقية:"Se reconoce a todos los extranjeros el derecho de propiedad en Marruecos"

[10] المادة 17 من الاتفاقية: "Marruecos reconoce a todos las Potencias representadas en la Conferencia de Madrid el derecho a ser tratadas como la Nación más favorecida."

[11] الاتفاقية، المادة 7

[12] المادة الخامسة عشر: Todo súbdito marroquí naturalizado en el extranjero que regrese a Marruecos, después de un período de residencia igual al que hubiere necesitado para naturalizarse regularmente, deberá optar entre la sumisión completa a las leyes del Imperio, o la salida del país, a menos que pruebe haberse naturalizado en el extranjero con consentimiento del Gobierno marroquí.

[13] " إن موريتانيا، أكثر من مجرد "أرض خلاء" بين مركزين سكانيين، هي في الواقع مفترق طرق. لقد احتلها الفرنسيون بسبب موقعها الاستراتيجي كحلقة وصل بين المغرب والجزائر وغرب إفريقيا الفرنسية. كامينوس. وزارة الدفاع الإسبانية" (‘‘Mauritania, más que una «tierra de nadie» entre dos núcleos de población, es de hecho un cruce de caminos. Es debido a esta posición estratégica como conexión entre Marruecos, Argelia y el África Occidental francesa Nuestra ,por lo que los franceses conquistaron Mauritania’’); Ministère espagnol de la défense frontera más avanzada entre El Sahara y Senegal, Escuela de Altos Estudios de la Defensa, Monografías 145 p. 45,

[14] رين، لويس (1905-1838)، مرابوتس وخوان: دراسة عن الإسلام في الجزائر: مع خريطة توضح المسار والوضعية وأهمية الزوايا الإسلامية، الجزائر العاصمة، أدوف جوردان، 1884، ص. 564 - ص.188

[15] نور الدين بلحداد، التغلغل الإسباني في سواحل الصحراء المغربية (1860-1934)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، 2008، المرفقات، ص. 280-290.

[16] خلال هذا الاستعمار، كانت إسبانيا تعلم جيدا أنها جزء من الصحراء المغربية: سافر إميليو بونيلي إلى تينيريفي عام 1884، وبعد أن ارتدى زي عربي، استأجر مركبًا شراعيًا اسمه سيريس أبحر به إلى الساحل المغربي، برفقة مجموعة صغيرة من المستكشفين الإسبان. بعد الوصول إلى الساحل، قامت المجموعة ببناء كوخ صغير، وغرست العلم الإسباني في المكان الذي سيصبح بعد ذلك فيلا سيسنيروس. خايمي ماركيز، La ocupación española del Sahara Occidental، كان إميليو بونيبي يتقن اللغة العربية. وكان قد سافر إلى الجزائر وتونس وطنجة وعمل في القنصلية الإسبانية بالرباط.

[17] يتضح هذا المنطق في معاهدة للا مغنية المؤرخة في 18 مارس 1845 خاصة المواد 4 و5 و6 التي تنص على ما يلي:

"المادة 4 - إن أرض الصحراء لا حد فيها بين الجانبين، لكونها لا تحرث، وإنما هي مرعى فقط لعرب الإيالتين التي تنزل فيها، وتنتفع بخصبها ومائها. ولكل السلطانين التصرف في رعيته في الصحراء بما شاء، وكيف شاء.

المادة 5 - تتعلق هذه المادة بتعيين قصور إيالة المملكتين في الصحراء (...)

أما قصور فكيك وقصر بيش فلعمالة المغرب، وأما العين الصفراء والصفصفة وعلة وتيوت وشلالة والأبيض وبوسمغون فلعمالة الجزائر.

المادة 6 - إن الأرض التي هي قبل قصور الفريقين في الصحراء لا ماء فيها، فلا تحتاج للتحديد لكونها أرض فلاة.

وتقدر حاليا المسافات بين فجيج والقصور المذكورة كما يلي:

– الصفصفة: 76 كلم؛ العين الصفراء: 152 كلم؛ أصلة (نعمة): 160 كلم؛ تيوت: 114 كلم؛ شلالة: 114 كلم؛ البياض: 273 كلم؛ بوسمغون: 143 كلم

- تم التصديق على هذه المعاهدة على "الأراضي الفرنسية"، وهي علامة على فرض إرادة المنتصر على الإمبراطوريتين العثمانية والشريفة.
- إن إصرار فرنسا، في المادتين 4 و6، على عدم الحاجة لترسيم الحدود مع الإمبراطورية الشريفة جنوباً، ما بعد "القصور" المغربية والجزائرية، خدعة وعمل تدليسي يظهر نواياها في المنطقة، أي فصل الإمبراطورية الشريفة عن جزء كبير من أراضيها مع تزايد قوة المحتل وتوغلاته.
- كان الهدف من التفاوض مع الإمبراطورية الشريفة دون الاعتراف بحدودها القائمة هو إظهار نية فرنسا عدم احترامها.
- وقد تم التعبير عن هذا الانتهاك لسيادة الإمبراطورية الشريفة أيضًا من خلال إشارة المعاهدة إلى أسماء "قصور" محددة. في حين كانت جميع هذه "القصور" التابعة لـ "الجزائر الفرنسية" على بعد عشرات الكيلومترات فقط شمال وشمال شرق فجيج، باتجاه ساحل البحر الأبيض المتوسط. ولم تكن متعلقة بالصحراء. فهل يتعلق الأمر بضمانات حول موضوع هذه "القصور"؟ لا، بل يتعلق الأمر بأسلوب تماطل إضافي من أجل إضفاء مزيد من "الاتساق" على مضمون المعاهدة.

ومع معرفة الحدود الجنوبية للإمبراطورية العثمانية التي كانت فرنسا بصدد الاستحواذ عليها، وحدود الإمبراطورية الفرنسية عام 1845، كان ورود عبارة "عرب الإيالتين" في المادة 4 جزء من الحيلة نفسها.

أبرمت المعاهدة على الأراضي الفرنسية بالقرب من الحدود، في 18 مارس 1845(9 ربيع الأول 1260)".

[18] غروتيوس، De iure belli ac pacis، المجلد 3، الفصل 25، الفقرة 1: "إن التقيد التام بالعهود هو أساس الدول وعصبة الأمم الكبرى".

[19] آدم باربي،عندما استعمرت فرنسا المغرب من خلال الديون، 8 فبراير 2017

[20] ''For the Islamic peoples, the principle, Pacta sunt servanda, has also a religious basis: Muslims must abide by their stipulations. This is clearly expressed by the Koran in many places, for example, where it is said: ' be you true to the obligations which you have undertaken…'''Hans Werberg, ''PACTA SUNT SERVANDA'', الصحيفة الأمريكية للقانون الدولي، المجلد 53، عدد 4 (أكتوبر 1959)، ص. 775-786، ص.

[21] "The notion seems at first sight so clear and simple that it should require no explanation or comment." (Manfred Lachs, "Pacta Sunt Servanda," in 7 Encyclopedia of Public International Law 364 (1984).) "The rule 'pacta sunt servanda' is therefore not only a basic legal norm, it is equally as much an ethical rule, that is, a self-evident value . . . ." (Alfred Verdross, "Le Fondement du droit international," in 16 Académie de droit international, Recueil des Cours: 1927, at 247, 286 (1928).), in Richard Hyland, ''Pacta sunt servanda : A Meditation''

[22] روبرت كولب، حسن النية في القانون الدولي العام مجلة القانون الدولي العام البلجيكية، 2/1998، ص. 48

[23] اتفاقية فيينا بتاريخ 23 مايو 1969 بشأن قانون المعاهدات، وثيقة بي دي إف. المادة 26، فقرة 12: "أي معاهدة نافذة تلزم الأطراف وتنفذ بحسن نية". وكان لهذا المبدأ نفسه عواقب أخرى في الوقت نفسه. "يُلزم القانون الدولي [...] الدولة بالإعلان عن أي تعديل في سياستها، ولا سيما [...] في أي مسألة تكون فيها مواقف ومصالح دول أجنبية أو أفراد أجانب معرضة للخطر، عند إنشاء ثقة شرعية في الاستمرارية. "روبرت كولب، المرجع السالف الذكر.

[24] Carlos Ruiz Miguel، El Sahara occidental y España: history، política y derecho. análisis crítico de la política outside española، مدريد، 1995: ''El Congreso Español de Geografía Colonial y Mercantil, celebrado en Madrid en 1883, dio origen a la Sociedad Española de Africanistas y Colonistas, que preconizó el establecimiento permanente de factorías españolas en la costa occidental del Sahara, solicitando del Gobierno su protección armada. A ello se añade, en primer lugar, que los ingleses establecidos en Cabo Juby (Villa Bens) enviaron un vapor a Río de Oro parece que para instalarse allí y que una compañía española se proponía comerciar allí enarbolando el pabellón inglés; en segundo lugar, que la Conferencia de Berlín para el reparto de África iba a inaugurarse en pocos meses.'';

[25] La Región situada entre el Cabo Bojador y el cabo Blanco fue reclamada por España en ''1884, durante la Conferencia de Berlín''، دافيد أودالريك دي كيشال إي ماطا ' Proceso de descolonización del Sahara occidental''،

[26] 'El auge del español comienza, no obstante, solo en 1936, cuando la administración colonial cubre ya casi todo el territorio y, con ello, prolifera considerablemente el aprendizaje de la lengua española entre los nativos del Sáhara'', in ''La huella colonial española en el Sáhara occidental'';

[27] خوسيه أنطونيو رودريغيز إستيبان، " ... El Mapa del África Occidental Española de 1949 "

[28] وتنص هذه المادة على ما يلي: "تقر السلطات الموقعة على هذا القانون بالالتزام بأن تضمن، في الأراضي التي تحتلها على سواحل القارة الأفريقية، وجود سلطة كافية لإنفاذ الحقوق المكتسبة، وعند الضرورة، حرية التجارة والتنقل في ظل الشروط المنصوص عليها فيه.

[29] كانت هذه "المفاوضات" بين إسبانيا وفرنسا لتحديد مناطق نفوذ كل منهما في غرب إفريقيا [بما في ذلك الصحراء] [بدأت] في عام 1886 [و] [أسفرت عن] ثلاث اتفاقيات متتالية:

- حددت معاهدة باريس الموقعة في 27 يونيو 1900 الحدود الجنوبية والشرقية لريو دي أورو (وادي الذهب).
- حددت اتفاقية باريس المؤرخة في 3 أكتوبر 1904 الحدود الشمالية التي تشمل الساقية الحمراء والمنطقة الممتدة من طرفاية حتى وادي درعة.
- تؤكد اتفاقية مدريد المؤرخة في 27 نونبر 1912 هذه الحدود وتضع حدود جيب إفني".

se llevaron a cabo una serie de acuerdos en 1900, 1904 y que delimitaron las áreas de "[30] influencia de ambos países, fijándose el límite norte del Sahara Occidental en el paralelo 27º 50'." دافيد أودالريك دي كايشال إي ماطا

[31] المادة 38 الفقرة 3 من معاهدة 20 نونبر 1861: Si naufragase algún buque español en Vad-Nun o en cualquier punto de su costa, el Rey de Marruecos empleará su poder para salvar y proteger al Capitán y a la tripulación hasta que vuelvan a su país

[32] رسالة من وزير الدولة الإسباني إلى وزيره المقيم في طنجة، 4 أبريل 1863. الملحق رقم 30 من موجز المغرب لمحكمة العدل الدولية، 1975، ص. 262.

[33] المادة 1 من الاتفاقية الإنجليزية المغربية المؤرخة في 13 مارس 1895: If this Government buy the buildings in the place above named, from the named Company, no one will have any claim to the lands that are between Wad Draa and Cape Bojador, and which are called Tarfaya above named and ail the lands behind it, because all this belongs to the territory of Morocco.الملحق رقم 68 من موجز المغرب لمحكمة العدل الدولية، 1975، ص. 338.

[34] الزيارة التاريخية لجلالة الملك محمد الخامس لمحاميد الغزلان تعبير عن إرادة الملك والشعب المشتركة لاستكمال الوحدة الترابية للمغرب، بوابة المغرب الوطنية

[35] http: / /www.sahara.gov.ma/blog/messages-royaux/extractions-du-discours-de-feu-sm-mohammed-va-mhamid-el-ghizlane-2/

[36] الوثائق الرسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة، اللجنة الرابعة، الدورة الخامسة عشرة، تقرير الاجتماع رقم 1047، 11 نونبر 1960، A_C-4_SR-1047.

[37] نظام النشر الإلكتروني للأمم المتحدة، ملحق رقم 14 (5514/A)، 1963. يبدو من الفقرة 26 من التقرير أن الحكومة الإسبانية قدمت معلومات بموجب الفصل الحادي عشر (المادة 73) بعد عام 1961 وأنها أقرت أن "الأراضي الإسبانية في إفريقيا تتمتع بالضبط بنفس الوضع القانوني لمقاطعات شبه الجزيرة وجميع سكانها، دون تمييز بسبب العرق، وأن لديهم نفس الحقوق". حيث حاولت إسبانيا الحفاظ على احتلالها الاستعماري بأي ثمن من خلال تلبيسه بالمبادئ القانونية ذات الصلة "بالمساواة في الحقوق".

[38] A / RES / 2072 (XX)

[39] أكد ممثل المملكة المغربية:

الفقرة 69 – قرر المغرب تسوية مشاكله الوطنية من خلال المفاوضات الثنائية مع إسبانيا، ويشارك ممثل المغرب في المناقشة الحالية أساسا لأسباب مبدئية ولعدم السماح بمرور فرصة التذكير بالحقوق المشروعة للبلاد. وأشار ممثل المغرب إلى أن ممثل إسبانيا ذكر في العام الماضي أن بلاده تعمل مع الأمم المتحدة لضمان إحراز تقدم في عملية إنهاء الاستعمار. ومن الطبيعي أن يرحب المغرب بهذه السياسة الواقعية، التي يرى أنه ينبغي أن تؤدي إلى إعادة الأراضي المعنية.

كما أعرب عن اعتقاده أنه من خلال تحرير مستعمراتها الأفريقية، يمكن لإسبانيا أن تلعب دورًا جديرًا بتقاليدها في الحرية والعدالة، وأن تحظى باحترام وتقدير الأفارقة والآسيويين.

الفقرة 70– بدأ تعاون إسبانيا مع الأمم المتحدة في الظهور بشكل ملموس مع الإصلاحات الهيكلية التي أدخلت في فرناندو بو وريو موني. وكان لدى الشعب المغربي أسباب جدية للأمل في أن تتصرف إسبانيا بنفس روح التعاون والتفاهم فيما يتعلق بالصحراء المسماة الإسبانية وإفني. وذكر ممثل المغرب أن هذه الأخيرة كانت منطقة يقطنها سكان مغاربة عادة من حيث الأصل العرقي واللغة والدين. قبل أن تحتلها إسبانيا فعليا، كانت شؤونها تدار باسم الدولة المغربية، وكان سكانها يطالبون بالجنسية المغربية، على الرغم من فصلهم جغرافيا، وقد وضعتهم الدولة القائمة بالإدارة تحت نفس السلطة، وذلك حتى الإصلاح الإداري الذي تم إقراره ثلاث سنوات قبل ذلك من طرف السلطات الإسبانية وهو ما يفسر سبب ورودهم منفصلين في بند جدول الأعمال. ويرى الوفد المغربي أن هذا الأمر لا يتعارض مع الحاجة إلى النظر في تسوية شاملة لوضعية هذه الأراضي.

الفقرة 71– طلب الوفد المغربي من أعضاء اللجنة على هذا النحو اعتبار أن المفاوضات، فيما يخص قضية الصحراء المسماة إسبانية وإفني، يجب أن تكون بين المغرب وإسبانيا من أجل النظر في مستقبل هذين الإقليمين والإعراب عن أمله في أن تبلغ المفاوضات غايتها في القريب العاجل".

الأمم المتحدة، الوثيقة A/5800/REV.1 تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ص. 300.

[40] ''En 1968 se crea el Movimiento de Liberación de Saguia el Hamra y Río de Oro bajo el liderazgo de Sidi Brahim Bassiri. La represión de un brote nacionalista en el Aiun, el 17 de junio de 1970, la cual concluye con 50 muertos y cientos de detenidos. Bassiri es arrestado y nunca se volvió a saber de él. Probablemente las fuerzas de seguridad españolas le ejecutarían tras su arresto, evitando así más levantamientos de los insurrectos apoyados por Marruecos.''، دافيد أودالريك دي كايشال إي ماتا، المرجع السالف الذكر.

[41] A/RES/ 3292 (XXIX)

[42] سلسلة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد 1975 ،14450-1 ،988، ص. 259-260.

[43] انظر A/31/56-S/11997

[44]مثال: 15 يوليو 2020 (SPS) دعت جبهة *البوليساريو* إسبانيا إلى أن تتحمل مسؤوليتها القانونية باعتبارها السلطة القائمة بإدارة أراضي الصحراء الغربية، مع التأكيد على أن هذه المسؤولية تظل سارية طالما أن الشعب الصحراوي لم يمارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال.

[45]على المستوى المغاربي، أبرزت القمة الجزائرية المغربية في إفران عام 1969 رغبة في التهدئة، وأدت في 15 يناير إلى إبرام "معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون" تؤكد في ديباجتها على الاهتمام "بالمساهمة، من خلال العلاقات الثنائية، في بناء المغرب العربي الكبير [...] ".
أكثر من ذلك، تنص المادة 4 على ما يلي:
" في حالة نشوب أي نزاع أو خلاف، بأي شكل من الأشكال، يجب على الطرفين المتعاقدين الامتناع عن اللجوء إلى استخدام العنف فيما بينهما، والسعي لتسوية نزاعهما بالوسائل السلمية، وفقًا لروح الصداقة والأخوة وحسن الجوار وتطبيقا لمبادئ وقرارات الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية".
قامت الجزائر، ورئيسها بوتفليقة الذي وقع على الاتفاقية عندما كان وزيرا للخارجية، بانتهاك هذا البند وغيره، المنصوص عليها لمدة 20 عامًا (المادة 8)، بإرسال قواته لمحاربة الجيش الملكي في أمغالة، في الصحراء، من 27 إلى 29 يناير 1976...

[46] اتفاقية رسم الحدود بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية؛ مجموعة معاهدات الأمم المتحدة (UNTS / UNTS)، المجلد 2189، 38587-I، نيويورك، 2004؛ نص باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، فقرات 88-104
وكان رئيسا الدولتين قد "اعتبرا رسميا أن نوعية العلاقات الأخوية القائمة بين الجزائر والمغرب لا يمكن أن تجعل من الحدود عقبة، بل على العكس من ذلك مكانا لتداخل المشاعر والمصالح وتقاطعها". وقبل كل شيء، بالنسبة للمنطقة التي حدث فيها التجاوز، - أي منطقة وجود مخزون خام الحديد في الكارة-الجبيلات، [فمن المفروض أن تكون] موضوع استغلال مشترك مغربي-جزائري من خلال شركة مشتركة سيتم تشكيلها فيما بعد من قبل الهيئات العامة في البلدين، مثل مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية في المغرب والشركة الوطنية للبحوث والاستغلال المعدني في الجزائر.
صحيفة لوموند، 17 يونيو 1972

[47] يسعى الرئيس بومدين إلى الحفاظ على جميع الأقاليم الصحراوية الملحقة بـ "الجزائر الفرنسية، وإنشاء دولة "تابعة" على غرار دول أوروبا الشرقية الخاضعة لسيطرة إمبراطورية الاتحاد السوفياتي، وبناء "مغرب الشعوب"، معتبرا نفسه رئيس الدولة الوحيد الذي يمثل الشعب الجزائري حقا، حتى لو وصل إلى السلطة بانقلاب عام 1965؛ وحتى لو كان يمارس على ما يبدو ضغوطا على نظيره الموريتاني. صحيفة لوموند، 11 نونبر 1975.

[48]عندما تذكر الدبلوماسية المغربية نظيرتها الجزائرية بهذا الاقتراح، تتظاهر الأخيرة بأنها لا تعرف ما هي الوثيقة غير الرسمية المقصودة، مدعية أن الرئيس الراحل بوتفليقة لم يوقع أي شيء. كما تؤكد أن "الوثيقة غير الرسمية" لا تعتبر وثيقة رسمية في المفاوضات حتى يتم التصديق عليها من قبل المفاوضين.
وتهدف المناورة الجزائرية إلى إخفاء حقيقة أن المسؤولين الجزائريين لم يدافعوا أبدًا عن حق الشعوب في تقرير المصير، وأن هدفهم هو تقويض السلامة الإقليمية للمملكة وعزلها عن جذورها الصحراوية والأفريقية من خلال إقامة دولة "تابعة"، خاضعة لسياساتهم تماشيا مع عقلية حقبة الحرب الباردة.

[49] الموقع المؤسسي لاتحاد المغرب العربي

[50] ديباجة الدستور المغربي لعام 2011.

[51] "مفهوم [إمارة المؤمنين] يعني أن رئيس الدولة مسؤول عن إدارة الشؤون الدينية والدنيوية." مؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة

[52] انظر نور الدين بلحداد، المرجع السالف الذكر. كان هذا هو الحال، في الشمال، عندما قام الروكي بو حمارة، الذي كان لفترة كاتب السلطان مولاي الحسن الأول، بانتحال شخصية شقيق السلطان مولاي عبد العزيز من أجل إعلان الانشقاق عام 1902.

[53] يرجى الرجوع في هذا الشأن إلى كتاب المؤرخ هنري برونشويج، Le partage de l'Afrique noire، باريس، منشورات فلاماريون، 1974.

[54] كان منع الترحال أمرا مستحيلا إلى أن تم وضع أنظمة مراقبة متطورة، وحتى بناء الأسواء. وبطبيعة الحال، تجدر الإشارة إلى تراجع الترحال بشكل كبير، وخاصة لأسباب مناخية (سنوات جفاف أصعب وأكثر تكرارا) وتغيير نمط الحياة.

[55] نور الدين بلحداد، السيادة على الأقاليم الجنوبية

[56] باتريشيا بيركو وايلد، " The Organization of African Unity and the Algerian-Moroccan Border A Study of New Machinery for Peacekeeping and for the Peaceful Settlement of :Conflict Disputes among African States "، في International Organization، المجلد 20، عدد 1 (شتاء 1966)، ص. 18-36.

[57] المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة: "1. رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به "الأمم المتحدة" سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدولي ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات.

2. يعمل مجلس الأمن، في أداء هذه الواجبات وفقاً لمقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها والسلطات الخاصة المخوّلة لمجلس الأمن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة في الفصول السادس والسابع والثامن والثاني عشر".

[58] العربي مرابط، إضفاء الشرعية على صلاحيات اللجنة العليا بعد الحرب العالمية الثانية

[59] أو وفقا لـ $6^{1/2}$، للصيغة المعمول بها، فإن عمليات حفظ السلام غير منصوص عليها من حيث المبدأ في الميثاق.

[60] انظر ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، S/RES/690 (1901)

[61] المرجع نفسه.

[62] خطاب جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية، الدورة الثامنة عشرة، نيروبي، 26 يونيو 1981.

[63] عبد الحميد الوالي، الحكم الذاتي في الصحراء – منطلق مغرب الجهات، 2008.

[64] وفق بيانات المندوبية السامية للتخطيط. المغرب في أرقام – 2022.

[65] تقرير النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2013

[66] خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى التاسعة والثلاثين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2014.

[67] بوابة جنوب المغرب

[68] المملكة المغربية – المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، أكتوبر 2013.

[69] خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للمسيرة الخضراء، 6 نونبر 2022.

[70] "19. استمر المغرب، غرب الجدار الرملي، في الاستثمار في تنمية البنى التحتية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في 30 أبريل 2021، أعلنت السلطات المغربية عن الفائز في مناقصة بناء ميناء الداخلة على المحيط الأطلسي، والأشغال على وشك الانطلاق. وبالإضافة إلى ذلك، استمر العمل في تشييد طريق سريع يربط تزنيت في المغرب بالداخلة. وفي 24 و26 يونيو، زارت وفود دبلوماسية من الأردن وعمان والمملكة العربية السعودية واليمن الداخلة والعيون لاستكشاف فرص الاستثمار. تقرير الأمين العام عن الصحراء S / 2021/843 بتاريخ 1 أكتوبر 2021، ص. 4.

[71] الحسابات الجهوية، المندوبية السامية للتخطيط

[72] المرجع نفسه.

[73] الاتحاد العام لمقاولات المغرب منتدى، 28 مارس 2015.

[74] كونغرس الولايات المتحدة، 2023 الميزانية الفيدرالية للولايات المتحدة، جدول الاعتمادات

[75] مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط

[76] هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية – ملخصات السلع المعدنية 2022 – الفوسفاط، 2021.

[77] الموقع الإلكتروني لفوصبوكراع

[78] تقرير بشأن الفوائد التي تعود على شعب الصحراء الغربية والمشاورات العامة بشأن توسيع نطاق الامتيازات التعريفية لمنتجات الصحراء الغربية، المفوضية الأوروبية ودائرة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي، 2018.

[79] اتفاق الشراكة المغرب/المملكة المتحدة: محكمة الاستئناف بلندن ترفض طعن "البوليساريو" (msm.com)

[80] مؤتمر صحفي لوزير الداخلية المغربي، 9 شتنبر 2021.

[81] محمد الشرقاوي، الصحراء، الروابط الاجتماعية والقضايا الجيوستراتيجية، أكسفورد، مطبعة باردويل، 2007.

[82] المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يرجى الرجوع كذلك إلى A/RES/48/134، 4 مارس 1994 بشأن المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

[83] دراسة عن مواءمة مشروع القانون الجنائي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، دراسة حول حرية التظاهر السلمي، دراسة عن "إنشاء آلية للانتصاف ورصد حقوق الطفل في المغرب".

[84] المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقديم اللجان الجهوية ومهامها وولايتها الترابية.

[85] الموقع الرسمي لـ المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.

[86] على سبيل المثال: المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (2018)؛ والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي (2009)؛ والمقرر الخاص المعني بالحق في التعليم (2006)؛ والمقرر المعني بالحق في المهاجرين (2003)؛ والمقررة الخاصة المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية (2000). للحصول على قائمة شاملة، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
للاطلاع على التقارير وردود الحكومة المغربية، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني لـ المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان (DIDH)

[87] يرجى الرجو إلى تقرير المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء عن بعثتها إلى المغرب، وثيقة A/HRC/31/51/Add.2

[88] تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء..ص 18.

[89] المجلس الوطني لحقوق الإنسان، زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب إلى المغرب، 22-15 شتنبر 2012

[90] بيان أدلى به خوان إ. منديز، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الرباط، 22 شتنبر 2012.

[91] المندوبية السامية للتخطيط، 2014

[92] المندوبية السامية للتخطيط، "المؤشرات الاجتماعية في المغرب"، 2018.

[93] المرصد الوطني للتنمية البشرية، مسح سلة الأسرة 2017

[94] المرجع السالف الذكر.

[95] المرصد الوطني لحقوق الإنسان، مؤشرات رصد التنمية البشرية: المستوى الوطني والإقليمي والاتجاهات 2012-2017.

[96] المرجع السالف الذكر.

[97] المرجع السالف الذكر.

[98] المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، إطار الأداء الإقليمي 2015-2018 لمتابعة الرؤية الاستراتيجية لعام 2030 – الجهات الجنوبية، 2020).

[99] المرصد الوطني لحقوق الإنسان، مؤشرات رصد التنمية البشرية: المستوى الوطني والإقليمي والاتجاهات 2012-2017.

[100] آخر مسح ديموغرافي وطني للمندوبية السامية للتخطيط، 2010

[101] المرصد الوطني لحقوق الإنسان، مؤشرات رصد التنمية البشرية: المستوى الوطني والإقليمي والاتجاهات 2012-2017

[102] المرجع السالف الذكر.

[103] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، اللاجئون الصحراويون في تندوف، الجزائر: إجمالي عدد السكان داخل المخيم، مارس 2018، ص 5.

[104] المرجع نفسه ص. 14

[105] تقريرا الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، S/2017/307 § 61 و S/2018/277 § 61

[106] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، S /2015/246

[107] "مؤتمر جبهة *البوليساريو*: مقترحات لتعديل النظام الأساسي للحد من عدد ولايات الأمين العام"، صحيفة الشروق الجزائرية، 7 دجنبر 2012

[108] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية، S/2016/355 ، 19 أبريل 2016، الفقرة 13.

[109] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية،S/2017/307، 10 أبريل 2017، الفقرة 21.

[110] "على الرغم من الضغط الذي مارسته *البوليساريو*، في أبريل 2010، من أجل إلغاء برمجة الفيلم الوثائقي، تم عرضه في مركز لينكولن، وهي مؤسسة للفنون والترفيه، من بين أرقى المؤسسات في الولايات المتحدة، خلال الدورة الثامنة عشرة لمهرجان نيويورك السينمائي الأفريقي (NYAFF)، كجزء من موضوعه" حقوق الإنسان "[...] إنها مشكلة تتحدى الأمم المتحدة"، إعادة عرض فيلم Stolen حول العبودية في مخيمات *البوليساريو* في نيويورك، مدونة الصحراء الغربية، 7 مارس 2012

[111] أخبرنا السود، الذين يمثلون أقلية ضمن أغلبية سكانية مغاربية، أن العبودية في المخيمات اليوم تأخذ شكل ممارسة واحدة على وجه الخصوص: رفض بعض قضاة الحالة المدنية المحليين (القضاة) تزويج النساء السود، الذين يطلق عليهم بالعامية "العبيد"، ما لم يوافق "مالكهم" على ذلك.

يستطيع "المالك" إذن منع امرأة من الزواج بالرجل الذي تختاره"، هيومن رايتس ووتش، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين في تندوف 2008 ،

[112] مجلة جون أفريك، الصحراء : الصراعات القبلية تزعزع استقرار *البوليساريو*، 15 مارس 2022.

[113] هيومن رايتس ووتش، خارج الرادار: حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين في تندوف ، 2014.

[114] تسع ملايين يورو عام 2020. البرلمان الأوروبي، سؤال برلماني (ASW) E-004289/2020، 29 شتنبر 2020.

[115] مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الفيضانات في مخيمات تندوف: الآثار المدمرة على 25000 لاجئ صحراوي، 23 أكتوبر 2015

[116] بيان نانسي هوف، رئيسة المنظمة الدولية لتعليم الأطفال، في الدورة الحادية والسبعين للجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، 5 أكتوبر 2016.

[117] المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF)، تقرير اختلاس أموال المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي المخصصة للاجئين في مخيمات تندوف، تم رفع السرية عنه في عام 2015.

[118] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملاحظات الختامية على التقرير الدوري الرابع للجزائر ، (CCPR/C/DZA/CO/4)، 17 غشت 2018، فقرة 9.

[119] هيومن رايتس ووتش، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية وفي مخيمات تندوف للاجئين، 2008، ص 8-9.

[120] يرجى الرجوع إلى تقريري الأمين العام للأمم المتحدة S/2019/787 §85 : و S/2018/277 §60.

[121] تقارير الأمين العالم للأمم المتحدة.S/2020/938 §86

[122] المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF)، تقرير اختلاس أموال المساعدات الإنسانية للاتحاد الأوروبي المخصصة للاجئين في مخيمات تندوف، تم رفع السرية عنه في عام 2015.

[123] غوميز مارتن، سي. (2012). الصحراء الغربية: أي سيناريو بعد أكديم إزيك؟ في L'Année du Maghreb (ص. 259-276). باريس: المركز الوطني للبحث العلمي.

[124] عمور، ل. أ. (2012) السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الصحراء الغربية. جيوبولي سودكونسلتانس

[125] القذافي مرتزقة يدفع لمرتزقة *البوليساريو* 10000 دولار لكل منهم للقتال من أجله، طهران تايمز، 22 ماي 2011.

[126] الصحراء الغربية: جبهة *البوليساريو* تصعد الضغط "لتكثيف الحرب" ضد المغرب ، صحيفة لوموند، 23 يناير 2023.

[127] خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين للمسيرة الخضراء، 7 نونبر 2020.

[128] بن بلة وآيت أحمد يطلقان نداء "من أجل إرساء الديمقراطية ، صحيفة لوموند، 17 دجنبر 1985. أعلن حسين آيت أحمد، وهو شخصية تاريخية في حرب التحرير الجزائرية ومؤسس جبهة القوى الاشتراكية، عن تأييده للحل المغاربي: لماذا لا ندع قبيلة الركيبات (أقوى قبيلة عدديا في مخيمات تندوف، ملاحظة المحرر) يعيشون كما عاشوا دائما في المغرب العربي، فخورين وسعداء بحضارتهم القائمة على الترحال؟ لماذا التركيز على توطينهم وفصلهم عن جذورهم، وهي على وجه التحديد أنهم لا يملكون سوى كبريائهم، ولا نسمح لهم بالتحرك أينما يريدون وبدون جوازات سفر؟"

[129] مقابلة اللواء خالد نزار مع صحيفة الشروق الجزائرية اليومية، 12 يناير 2016، متاح على الإنترنت.

[130] "علال طالب، عضو لجنة التحقيق التي تم تشكيلها بعد الاغتيال، صرح علناً بأن بوضياف قد قُتل على يد أولئك الذين أعادوه"، وهم [في هذه الحالة الجنرالات] كل من العربي بلخير ومحمد مدين وخالد نزار واسماعيل لاماري، برس الجزائر، 29 يونيو 2016.

[131] مقابلة نشرتها إذاعة فرنسا الدولية في 17 أكتوبر 2019.
وعلاوة على ذلك، وردا على سؤال بشأن إمكانية نشوب نزاع مسلح مع إسبانيا بشأن الصحراء، قال صاحب الجلالة الراحل الحسن الثاني في مؤتمر قمة الرباط في عام 1974، بشأن "الصحراء الغربية": "[...] طلب مني هواري بومدين أن أبلغه، قبل 48 ساعة، في حالة وقوع حادث عسكري حتى يتمكن من مساعدتنا. قال لي كل هذا عن طريق رسالة. لا يسعني إلا أن أكون راضيًا. مؤتمر صحفي لجلالة الملك الحسن الثاني، الرباط، 30 أكتوبر 1974.
وفقًا للراحل جان دانيال، مدير صحيفة نوفيل أوبسيرفاتور، فإن ما وجه ضربة غير مقصودة لفخر بومدين المفرط هو أن الحسن الثاني لم يبلغه عن تنظيم المسيرة الخضراء، مما تسبب له في "غضب هستيري " -https://www.agoravox.fr/tribune-libre/article/maroc algerie-et-l-affaire-du-148794

[132] المرجع نفسه.

[133] معاهدة تتعلق بخط الحدود بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، مصنف معاهدات الأمم المتحدة (RTNU/UNTS)، المجلد 2189، 38587-I، نيويورك، 2004، نص باللغات العربية والفرنسية والانجليزية، ص. 88-104.
وكان رئيسا الدولتين قد "اعتبرا رسميا أن نوعية العلاقات الأخوية القائمة بين الجزائر والمغرب لا يمكن أن تجعل من الحدود عقبة، بل على العكس من ذلك مكانا لتداخل المشاعر والمصالح وتقاطعها". وقبل كل شيء، بالنسبة للمنطقة التي حدث فيها التجاوز، - أي منطقة وجود مخزون خام الحديد في الكارة-الجبيلات، [فمن المفروض أن تكون] موضوع استغلال مشترك مغربي-جزائري من خلال شركة مشتركة سيتم تشكيلها فيما بعد من قبل الهيئات العامة في البلدين، مثل مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية في المغرب والشركة الوطنية للبحوث والاستغلال المعدني في الجزائر. صحيفة لوموند، 17 يونيو 1972.

[134] خطاب المسيرة الخضراء، 2018، الذكرى الثالثة والأربعين.